مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٦٤

الأربعاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد آدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/488)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

التقرير السابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/492)

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/514).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/488)

التقرير السابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/492)

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/514)

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية إيران الإسلامية للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2019/488، التي تتضمن نصّ رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ و S/2019/492، التي تتضمن التقرير السابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ و S/2019/514، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من كل من السيدة روزماري ديكارلو؛ وسعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفير مارك بيكستين دو بيتسويريفا، الممثل الدائم لبلجيكا، بصفته ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلّمت بالإنكليزية): إن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية، التي أقرّها مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، جاءت نتيجة ١٢ سنة من الجهود الدبلوماسية المكثفة والمفاوضات الفنية. ويعتبر الأمين العام الخطة والقرار إنجازين تحققا بشق الأنفس جراء نجاح تعددية الأطراف والحوار والدبلوماسية في مجال عدم الانتشار النووي. وقال إنه يرحّب بالتقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ينصّ على أن تواصل إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي.

وفي الوقت نفسه، يساور الأمين العام القلق إزاء التطورات الأخيرة. ويُعرب عن أسفه لأن الولايات المتحدة قررت مؤخراً عدم تمديد الاستثناءات فيما يتعلق بالاتجار بالنفط مع إيران وعدم التجديد الكامل للإعفاءات لمشاريع عدم الانتشار في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد تعوق هذه الأعمال قدرة إيران وغيرها من الدول الأعضاء على تنفيذ بعض أحكام الخطة.

ويُعرب الأمين العام أيضاً عن أسفه إزاء إعلان إيران في ٨ أيار/مايو بأنها لن تلتزم باحترام قيود خطة العمل الشاملة المشتركة المفروضة على مخزونها من اليورانيوم المخصّب والماء الثقيل في المرحلة الراهنة، وأنها ستعلّق الامتثال لحدود تخصيب

اليورانيوم والتدابير الرامية إلى تحديث مفاعل الماء الثقيل في آراك في حال لم يلبِّ المشاركون الآخرون مطالب إيران، وبخاصة في مجالي الأعمال المصرفية والنفط، خلال ٦٠ يوماً. كما يأسف من الإعلان اللاحق في ١٧ حزيران/يونيه بأن إيران قد تتجاوز في ٢٧ حزيران/يونيه الحد المفروض على مخزون اليورانيوم المخصّب المحدد بموجب خطة العمل. وهذه الإجراءات ليست في مصلحة المشاركين في الخطة وربما لن تساعد في الحفاظ عليها. ويشجّع الأمين العام إيران على مواصلة تنفيذ جميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها.

ويرحّب الأمين العام بمبادرات المشاركين الآخرين، التي يجب أن تنفذ تنفيذاً كاملاً على سبيل الأولوية. فلا بد من أن تظلّ الخطة مجدية بالنسبة لجميع الجهات المشاركة فيها، بما في ذلك من خلال توفير فوائد اقتصادية ملموسة للشعب الإيراني. ويجب على الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تعمل بفعالية مع المشاركين في خطة العمل من أجل الحفاظ على الخطة. وفي الوقت نفسه، يشجّع الأمين العام إيران على النظر بعناية في الشواغل التي تُعرب عنها الدول الأعضاء عن أنشطتها وأن تعالجها فيما يتعلق بالتقيد بالتدابير الواردة في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

تذكّرنا الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج بأننا عند منعطف حاسم. ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء إلى تجنّب الإجراءات التي يمكن أن تتسبب في مزيد من التدهور في الحالة الراهنة. ويحثّ جميع الأطراف على الانخراط في الحوار والدبلوماسية لتسوية خلافاتهم، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتهدئة التوترات الحالية لتفادي مخاطر سوء التقدير والحوادث. وفي هذا الصدد، لمجلس الأمن دور هام يؤديه. وكما ذكر الأمين العام في إحاطته إلى المجلس في ١٣ حزيران/يونيه:

”إذا كان هناك شيء واحد لا يستطيع العالم تحمله، فهو حدوث مواجهة كبرى في منطقة الخليج.“ (S/PV.8548، الفقرة ٣)

وأودّ الآن أن أنتقل إلى التقرير السابع للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/492). بناء على توجيه من مجلس الأمن واتساقا مع تقاريرنا السابقة، يركّز التقرير المعروض على المجلس اليوم على المرفق باء من القرار.

أولاً، فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المتصلة بالمجال النووي، لم نتلقّ تقارير جديدة تتعلّق بتوريد أو بيع أو نقل أصناف إلى إيران بما يخالف الفقرة ٢ من المرفق باء. وتظلّ قناة المشتريات المنشأة لنقل الأصناف المتّصلة بالمجال النووي إلى إيران آلية هامة للشفافية، ونشجّع جميع الدول والقطاع الخاص على الاستفادة الكاملة منها ودعمها.

وفي هذا الصدد، أشار الأمين العام إلى إعلان ٣ أيار/مايو الصادر عن الولايات المتحدة بأن المشاركة في بعض الأنشطة المبينة في الفقرة ٢ من المرفق باء قد تتعرض الآن إلى فرض جزاءاتها الوطنية. وهو يشير إلى أن أحكام الاستثناء في الفقرة ٢ تتيح نقل هذه الأصناف والمواد والمعدّات والسلع والتكنولوجيا اللازمة لأنشطة إيران النووية في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، رهناً بمتطلبات الإبلاغ ذات الصلة.

ثانياً، فيما يتعلق بالأحكام المتّصلة بالقذائف التسيارية، يجسّد التقرير المعلومات المقدّمة إلى الأمين العام ومجلس الأمن من الاتحاد الروسي وإسرائيل وألمانيا وإيران وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد أعربتْ هذه الدول الأعضاء عن آرائها بشأن اختبار إيران لإطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأجرت اختبارات طيران لقذائف تسيارية أخرى في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩ وأطلقت مركبات إطلاق فضائية في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير.

إن المعلومات المقدمة تمثّل الاختلاف في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت عمليات الإطلاق هذه تتعارض مع الفقرة ٣ من المرفق باء، الذي يدعو إيران إلى عدم القيام بأي

نشاط يتّصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا الصواريخ الباليستية. وبالإضافة إلى ذلك، يبين التقرير تحليلنا للمكونات الفرعية المأخوذة من القذائف التسيارية التي أطلقها الحوثيون على أراضي المملكة العربية السعودية في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد تأكّدنا من أن جميع تلك المكونات الفرعية قد أُنتجت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ وأن بعضها بيع لآخر مرة في عام ٢٠١٢. وفي تقديرنا، يتعارض النطاق الزمني للإنتاج والبيع مع النطاق الزمني لقذائف سكود المعروف وجودها في مخزونات الأسلحة اليمنية قبل اندلاع النزاع الحالي في أوائل عام ٢٠١٥.

ثالثاً، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالأسلحة، يعرض التقرير معلومات عن الأفراد الذين ثبتت إدانتهم في المملكة المتحدة بتهمة تصدير قطع للطائرات المقاتلة من الولايات المتحدة إلى إيران من خلال شركات موجودة في بلدان مختلف. كما نظرت الأمانة أيضاً في عدد من الأسلحة والأعتدة الأخرى ذات الصلة التي تمت مصادرتها في اليمن. وهي تشمل قذيفة أرض – جو ثانية، وأجنحة لنوع جديد من المركبات المسيرَّة من دون طيار، ونوع جديد من مراكب السطح المسيرة آليا ومحملة بالمتفجرات. وعلى أساس خصائص التصميم والعلامات وأنواع ومنتجي المكونات الفرعية المحددة، فإن الأمانة العامة على ثقة بأن هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، أو قطعها، إيرانية الصنع. بيد أن الأمانة العامة ليس لديها دلائل على ما إذا كانت تلك الأصناف قد نُقلت من جمهورية إيران الإسلامية بعد تاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

وعلاوة على ذلك، فحصت الأمانة العامة عينات من شحنة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة صادرتها الإمارات العربية المتحدة في عدن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ولاحظت أن جزءاً من الأصناف المضبوطة يحمل خصائص الصنع الإيراني. وما زالت الأمانة العامة تجري تحليلاً للمعلومات المتاحة بشأن هذه الشحنة وتعتزم تقديم تقرير إلى مجلس الأمن بناء على ذلك.

ويشير التقرير أيضاً إلى خطاب متلفز للزعيم السياسي لحركة حماس، يحيى السنوار، وإلى بيان للمتحدث الرسمي باسم سرايا القدس في قطاع غزة، أبو حمزة، كلاهما في أيار/مايو، وهما يبرزان استمرار تقديم الدعم العسكري الإيراني إلى حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في غزة. وستكون أي عمليات إيرانية لنقل الأسلحة بعد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ قد نُفِّذت خلافاً للأحكام الواردة في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويسلّط التقرير الضوء أيضاً على استمرار مشاركة الكيانات الإيرانية في معارض دفاعية أجنبية للأسلحة.

رابعاً، يقدّم التقرير معلومات إضافية عن الرحلات السابقة والجديدة التي يُزعَم أن قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، اللواء قاسم سليماني، قد قام بها. ويعرض التقرير أيضاً معلومات تلقتها الأمانة عن فرد وعدة كيانات مدرجة على قائمة القرار ٢٢٣١ ربما تكون قد انتهكت تدابير تجميد الأصول أو حظر السفر. ولتيسير تنفيذ تلك التدابير، يوصي الأمين العام بأن يقوم مجلس الأمن بتحديث المعلومات المتعلقة بالأفراد والكيانات المدرجة على قائمة القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي الختام، أود أن أنوّه بقيادة سعادة السيد مارك بيكستين دي بويتسويرفي في دوره كميسّر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وأؤكد له مرة أخرى دعمنا الكامل. كما أود أن أشكر منسّق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على التعاون المستمر فيما بيننا.

الرئيس: أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فالي دي أليميدا.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد

الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، بصفتها منسّقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وإلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، وإلى السفير بيكستين دي بويتسويرفي، على التعاون الرائع بشأن هذه الملفات خلال الأشهر القليلة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، أودّ أن أعرب عن خالص الامتنان للزملاء في الأمانة العامة على تفانيهم ودعمهم، ولا سيما فيما يتعلق بقناة المشتريات وعملهم على إعداد التقرير الأخير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/492).

يفصلنا أسبوعان فقط عن ١٤ تموز/يوليه، حيث ستكون أربع سنوات قد انقضت على الإبرام التاريخي لخطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا من جانب وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والصين وروسيا والولايات المتحدة وإيران، فضلاً عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. ومن المهم أن نذكّر أنفسنا، في هذه اللحظة الصعبة، بالإنجازات التي تحقّقت في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. فهي قد قلّصت برنامج إيران النووي، وحالت دون الحصول على البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب، وأنشأت أقوى آلية للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تشكّل خطة العمل الشاملة المشتركة عنصراً رئيسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي وقد أيدها المجلس بالإجماع من خلال اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إنها الأداة الوحيدة المتاحة لتزويد المجتمع الدولي بالتأكيدات اللازمة بشأن برنامج إيران النووي.

وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً راسخاً بخطة العمل الشاملة المشتركة. وهو السبب في أننا لا نزال نؤيدها وفي أننا مصممون على العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ عليها. ما فتئ الاتحاد الأوروبي ثابتاً في التزامه بمواصلة التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق، ما دامت إيران تتقيد بالتزاماتها. وقد تكرر هذا في العديد من البيانات وفي آخر استنتاجات لمجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير.

وما برحت خطة العمل الشاملة المشتركة تحقق هدفها النووي المتمثل في تزويد المجتمع الدولي بما يلزم من تأكيدات بشأن الطبيعة السلمية البحتة للبرنامج النووي الإيراني. وعلى نحو ما أكد ١٥ تقريرا متتاليا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد واصلت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي، ويجب أن تستمر في القيام بذلك.

وبالإشارة إلى بيان الرئيس الصادر بعد اجتماع اللجنة المشتركة في ٦ آذار/مارس، فإن بقية المشاركين في خطة العمل أدركوا أن تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي ورفع الجزاءات المفروضة من أجل السماح بتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران يشكلان جزءا أساسيا من خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي وجميع دوله الأعضاء الثمانية والعشرين عن عميق الأسف إزاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ففرض الولايات المتحدة لاحقا لجزاءات انفرادية وقرارها بعدم تمديد الاستثناءات فيما يتعلق بالاتجار في النفط وعدم التجديد الكامل للإعفاءات المتعلقة بمشاريع عدم الانتشار النووي يؤثر تأثيرا بالغا على الاقتصاد الإيراني.

وعلى نحو ما ذكرت الممثلة السامية في بيانها الصادر في ٤ أيار/مايو – مع وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة – فإنها لا تزال ملتزمة بالمساهمة في تحقيق نتائج ملموسة وعوائد اقتصادية للشعب الإيراني. وتفعيل الصك المعني بدعم التبادل التجاري، وهو أداة محددة الغرض تفضي إلى وجود قنوات مالية فعالة، يمضي قدما وسيعمل على تمكين التجارة المشروعة مع إيران، بما يتسق مع القوانين واللوائح الدولية والأوروبية.

وفي الوقت نفسه، يلاحظ الاتحاد الأوروبي ببالغ القلق الإعلانات المختلفة التي أصدرتها إيران في ٨ أيار/مايو بشأن التزاماتها بموجب خطة العمل. وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في البيان المشترك الصادر عن الممثلة السامية فيديريكا موغيريني، ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في ٩ أيار/مايو، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا يقبل أي إنذارات نهائية، وسيقيم امتثال إيران على أساس أداء ذلك البلد فيما يتعلق بالتزاماته المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويجري تنفيذ عدد من المشاريع لدعم المرفق الثالث من خطة العمل بشأن التعاون النووي للأغراض المدنية، لا سيما في مجال السلامة النووية والدعم التنظيمي. ويساعدنا المرفق الثالث على التوصل إلى فهم أفضل لاحتياجات إيران النووية وبناء الثقة تدريجيا في برنامجها. كما يؤدي دورا هاما بالنسبة لإيران، حيث يحقق التوازن بين القيود المفروضة على البرنامج النووي والتطوير النووي للأغراض المدنية والمشاركة في الأجل الطويل.

ولا تزال قناة المشتريات، المنشأة بموجب المرفق الرابع لخطة العمل، أداة فريدة فيما يتعلق بعدم الانتشار والشفافية وبناء الثقة. فهي آلية رئيسية للحيلولة دون إساءة استخدام المواد النووية أو ذات الاستخدام المزدوج، وكفالة اتساق الصادرات من هذه المواد مع خطة العمل الشاملة المشتركة. إننا ندرك التحديات الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وإعادة فرض الجزاءات. ومع ذلك، لا تزال قناة المشتريات، آلية تابعة لمجلس الأمن، وقد وافق جميع الأعضاء الخمسة عشر على القرار بشأن مقترح يتعلق بالنقل.

وفي التقرير السابع للجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2019/488)، المقدم إلى الميسر في ١٣ حزيران/يونيه، والذي تم تعميمه بعد ذلك بوصفه وثيقة من وثائق المجلس، ذكر بقية المشاركين التزامهم بمواصلة استعراض المقترحات بطريقة محايدة ومستقلة. وفي هذا السياق، فإن استمرار القناة في تلقي مقترحات، وإن كانت بوتيرة منخفضة يعد علامة إيجابية. فقد تم تقديم ٤٤ مقترحات حتى الآن.

وقد تحقق الكثير في مجال التوعية خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبحت البلدان في جميع أنحاء العالم على دراية بإجراءات القناة. وستستمر الجهود التي نبذلها في مجال التوعية، إلى جانب زملائنا من الأمانة العامة لمجلس الأمن والميسر. ونتوقع أن يواصل جميع أعضاء المجلس دعم الحفاظ على القناة، تمشيا مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وعلى الرغم من أن خطة العمل الشاملة المشتركة تتناول جوانب عدم الانتشار النووي، ثمة سلسلة من الأحداث خارج نطاق المجال النووي تبعث على القلق بشكل متزايد. لقد دأب الاتحاد الأوروبي على دعوة جميع الجهات الفاعلة للحد من التوتر والحشد العسكري الإقليمي. وقد حث الاتحاد الأوروبي إيران مرارا على الامتناع عن الاضطلاع بأنشطة يمكن أن تزيد من عدم الثقة، مثل تجارب القذائف التسيارية، الأمر الذي يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ويواصل الدعوة للحوار والمشاركة البناءة. وقد تمكن الاتحاد الأوروبي، بفضل خطة العمل الشاملة المشتركة، من إجراء مناقشات مع إيران بشأن المسائل الإقليمية. وقد جرت خمس مناقشات يقودها الاتحاد الأوروبي مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، مع التركيز على تبادل الآراء مع إيران بشأن الاستقرار الإقليمي. وقد عقد هذا الحوار وغيره من قنوات الاتصال بين الاتحاد الأوروبي وإيران بفضل خطة العمل، وأتاح منابر مفيدة لإجراء المناقشات.

قد نكون اليوم عند منعطف حاسم فيما يتعلق بمستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة. بيد أنه ينبغي التذكير بأن خطة

العمل اتفاق نووي يؤدي وظائفه ويحقق أهدافه. كما أنه لا توجد بدائل سلمية وذات مصداقية له. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الشركاء الآخرين من المجتمع الدولي، العمل بلا كلل من أجل الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة ما دامت إيران تتقيد بالتزاماتها.

الرئيس: أشكر السيد فال دي أليدا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير بيكستين دو بيتسويريفا.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتكلم هنا بصفتي ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن هذا القرار، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٥، يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

إن خطة العمل ثمرة للجهود الدبلوماسية التي بذلتها الصين، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وجمهورية إيران الإسلامية، وتمثل حلا شاملا ودائما للمسألة النووية الإيرانية.

وعلى نحو ما يذكر الأمين العام في تقريره (S/2019/492)، تشكل خطة العمل إنجازا كبيرا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الحوار والدبلوماسية. فهي حجر الزاوية في تعددية الأطراف، والسلام، والأمن الدولي. فقد كفلت الطابع السلمي البحت للبرنامج النووي الإيراني منذ دخولها حيز النفاذ وحتى اليوم. ولذلك، يشرفني تولي دور الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في كانون الثاني/يناير. وخلال الاضطلاع بهذه المهمة، تمكنت من التعويل، أولا وقبل كل شيء، على العمل الممتاز الذي قام به زميلي من هولندا، بصفته الميسر الذي سبقني، وكذلك على الدعم الثابت من الأمانة العامة. وأتقدم إليهما بالشكر.

وخلال الاضطلاع بهذه الولاية، يتمثل طموحي في دعم تنفيذ القرار وتحسينه بالنيابة عن مجلس الأمن، من خلال اتباع المبادئ التوجيهية الثلاثة الموروثة من سلفي، وهي: تيسير الحوار بين الأطراف، والشفافية في عملنا، ودعم التجارة عن طريق قناة المشتريات. وتلك ليست بالمهمة السهلة: إن خطة العمل الشاملة المشتركة تواجه حاليا العديد من التحديات. وسأعود لتناول تلك النقطة لاحقاً.

أنتقل الآن إلى التقرير السابع المقدم من الميسر (انظر S/2019/514)، والذي وافق عليه جميع أعضاء مجلس الأمن بعد انتهاء فترة التعليقات واتباع إجراء الموافقة الصامتة. يُطلع التقرير المجلس عن الأنشطة المضطلع بها وعلى حالة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خلال الفترة الممتدة من ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بالاقتران مع تقرير الأمين العام (S/2019/492) وتقرير اللجنة المشتركة (S/2019/488). وبما أن النص بالأحرى فني بطابعه، فلن أستعرض جميع العناصر التي يتألف منها. وتقريري متاح لأعضاء المجلس كمرجع وهو يتضمن معلومات كاملة. بيد أنني أود أن أشير إلى النقاط الثلاث التالية:

أولا، أود أن أشير إلى الاجتماعين اللذين عقدهما المجلس في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، حضرت منسقة الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة لتقديم عرض بشأن قناة المشتريات. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، ناقش مجلس الأمن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير السابع للأمين العام قبل نشره العلني.

ثانيا، في سياق أداء دوري كميسِّر، عقدتُ أيضا عدة جولات مشاورات ثنائية مع الدول الأعضاء وممثليها، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية، لمناقشة القضايا ذات الصلة بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثالثا، هناك أيضا إشارات في تقريري إلى التقريرين الصادرين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٩. وقد تحققت الوكالة، في تقريرها الأخير وللمرة الخامسة عشرة، من امتثال إيران لالتزاماتها النووية بموجب خطة العمل. وأود أن أشدد على الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ الخطة بكل حياد وواقعية ومهنية.

فلنتحلى بالواقعية: إن خطة العمل الشاملة المشتركة وصلت إلى مفترق طرق، ودوري كوسيط نزيه هو ألا أتغاضى عن ذلك الواقع، بل أن أحدد بحياد كامل نقاط الخلاف حتى يتسنى للأطراف التوصل إلى حل متفق عليه. وتعبر الرسائل العديدة التي عُممت في إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ عن حالة المداولات بين الأطراف. والرسائل واردة وملخصة في تقريري، بما في ذلك الردود التي تلقيناها من البعثة الدائمة لإيران. ونقاط الخلاف بشأن التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تتضح لمن يتفحص التقرير.

أولا، بالنسبة لأنشطة إيران المتعلقة بالقذائف ومركبات الإطلاق الفضائية، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، أود أن أشير إلى الرسائل العديدة التي أرسلتها بعض الدول الأعضاء والتي تصف فيها تلك الأنشطة بأنها تتعارض مع المرفق باء والحجج المضادة التي ساقتها إيران استنادا إلى تفسير مختلف للفقرة ٣ من ذلك المرفق. والاختلافات في تفسير الفقرة ٣ تشكل نقطة خلاف رئيسية ومتكررة. وقد ركزت رسائل أخرى على عمليات نقل محتملة لأسلحة إيرانية في المنطقة، وهو ما يشكل مصدرا آخر للخلاف.

كما شملت الرسائل المتبادلة آخر التطورات فيما يتعلق بالامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأحيط علما بالشواغل المعرب عنها في أعقاب تشديد الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة منذ انسحابها من الخطة، وقيامها مؤخرا بإنهاء بعض الإعفاءات لمشاريع تتعلق بعدم الانتشار النووي، وهو ما يؤثر على الامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأشير أيضا إلى الشواغل المعرب عنها بشأن الإعلانات الصادرة مؤخرا عن إيران والتي تفيد بعدم الامتثال لبعض التزاماتها. وأخيرا، أحيط علما بالقلق الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء، فضلا عن اللجنة المشتركة في تقريرها، إزاء تأثير الجزاءات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها على أعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. فقناة المشتريات في صميم آلية خطة العمل: إنها تكفل امتثال عمليات النقل، التي تتم الموافقة عليها من خلالها، لأحكام القرار.

في الختام، أود أن أنضم إلى الكيانات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والأمين العام واللجنة المشتركة في الإعراب عن الأسف الشديد إزاء التدهور في السياق الحالي، والذي يؤثر على الامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولخطة العمل. إن مسائل السلام والأمن الدوليين تتطلب استجابات جماعية، وهذه علة وجود مجلس الأمن. وتندرج خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ضمن من تلك الاستجابات، وهما يحظيان بدعم واسع للغاية داخل المجتمع الدولي. ولذلك، وبينما أشير إلى الفقرة ٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ كل الإجراءات التي تراها مناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك بالامتناع عن اتخاذ إجراءات تقوض تنفيذ الالتزامات المقطوعة بموجب الخطة.

الرئيس: أشكر السفير بيكستين دو بيتسويريفا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح.

ترحب المملكة المتحدة بالتقرير السابع للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/492). ونتقدم بالشكر إلى موظفي الأمانة العامة على حسهم المهني المستمر وعلى الدعم الذي يقدمونه إلى الأمين العام في إعداد تقرير شامل ومؤيد بأدلة واضحة.

عندما خاطبت مجلس الأمن في هذا الإطار في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8418)، أوضحت أن سياسة المملكة المتحدة تجاه إيران كانت بدافع تحقيق أهداف ثلاثة. أولا، وهو أهم هذه الأهداف، الحفاظ على النظام العالمي لعدم الانتشار ومنع إيران من امتلاك قدرة نووية من شأنها أن تهدد الشرق الأوسط وأوروبا كذلك. وشاركت المملكة المتحدة في المفاوضات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة ونظل ملتزمة بها. ونعتقد أنها أفضل سبيل لمنع امتلاك إيران لأسلحة نووية. وخطة العمل الشاملة المشتركة تشكل جزءا أساسيا من الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وهي هامة جدا بالنسبة لأمننا الوطني وللأمن المشترك لشركائنا وحلفائنا.

ولذلك، فإننا نعرب مرة أخرى عن أسفنا إزاء قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الخطة وإعادة فرض الجزاءات على إيران وعدم التجديد الكامل للإعفاءات الممنوحة لمشاريع عدم الانتشار النووي في إطار الخطة. وتتعارض تلك الإجراءات مع الأهداف الواردة في الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونواصل العمل بجد من أجل تفعيل آلية دعم المبادلات التجارية (إنستكس) لضمان إمكانية استمرار الأعمال التجارية المشروعة مع إيران. ونشارك أيضا في المشاريع الأساسية في إطار الاتفاق، بما في ذلك الاضطلاع بدور المشاركة في رئاسة مشروع تحديث مفاعل آراك.

وما دامت إيران ممتثلة بشكل كامل، ستقوم المملكة المتحدة بكل ما في وسعها لدعم الاتفاق. ونحن نعمل بكل جدية بشأن الصك مع شريكتينا في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، فرنسا وألمانيا.

نرحب بتقريري الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخيرين الصادرين في شباط/فبراير (انظر S/2019/212) وأيار/مايو (انظر S/2019/496) وبتقرير الأمين العام (S/2019/492)، التي تؤكد أن إيران مستمرة في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، كما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح. ولكننا نشعر بقلق عميق لكون هذه الجلسة تنعقد في الوقت الذي تهدد فيه إيران بوقف تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بتجاوز مخزوناتها من اليورانيوم المنخفض التخصيب. وإذا تجاوزت إيران هذه الحدود، فإن فوائد عدم الانتشار المترتبة على الاتفاق ستتآكل. ولذلك، أحث إيران على عدم القيام بأي نشاط يتجاوز الحدود المبينة في ”خطة العمل الشاملة المشتركة“ والاستمرار في تنفيذ التزاماتها بالكامل.

أما الهدف الثاني للمملكة المتحدة، الذي تشاطرته مع المجلس في كانون الأول/ديسمبر، فكان يتمثل في ضرورة تقييد أعمال إيران، التي تهدد استقرار المنطقة. لقد أوضحت أنه في حين أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) جاء إقراراً لـ ”خطة العمل الشاملة المشتركة“، فقد كان من المفهوم للجميع في المجلس عند اتخاذ القرار أنه لم يكن مصمماً فقط لمعالجة القضايا النووية، بل لمواصلة فرض قيود ملزمة لكبح القذائف التسيارية لإيران ووقف نشاط الانتشار الذي يهدد المنطقة وما يتجاوزها، كما قلت سابقا.

كما سمعنا هذا الصباح أيضا، تواصل إيران القيام بأنشطة القذائف التسيارية التي لا تتفق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد نفت إيران أن تكون هذه الأنشطة غير متسقة مع القرار لأنها تزعم بأنها لا تعتزم وضع سلاح نووي على هذه الصواريخ. وكما يشير تقرير الأمين العام، فقد بيّنت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بوضوح في رسائل موجهة إلى المجلس بأن هذه القذائف

مصممة لتكون قادرة على إيصال حمولة نووية. وتوخيا للوضوح فهي، ”مصممة لتكون قادرة“ يعني امتلاك القدرات بفضل التصميم التقني. والنية المعلنة ليس لها صلة بالموضوع.

كما هو مبين في رسائلنا، فإننا عند إجراء تقييمنا لإمكانية تنفيذ الالتزام النووي نستخدم الفئة ١ من نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وتشكل المواصفات التقنية في إطار الفئة ١ من ذلك النظام التعريف الوحيد المقبول على نطاق واسع دولياً لإمكانية إيصال سلاح نووي. وبالإضافة إلى الدول الـ ٣٥ المشاركة في هذا النظام، اعتُمدت هذه المعايير أيضا على نطاق واسع فيما بين الحكومات غير الأعضاء في النظام بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولذلك، فإن هذه المعايير هي أكثر المعايير موضوعية المتاحة لتقييم مدى الاتساق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أود أن اقتبس فحسب من تلك المعايير، وذلك في سياق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتماشيا مع معايير نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، تعني عبارة ”مصممة لتكون قادرة على إيصال سلاح نووي“ القدرة على حمل حمولة تبلغ ٥٠٠ كيلوغرام أو أكثر ويكون مداها ٣٠٠ كيلومتر أو أكثر.

كذلك نقلت إيران صواريخ إلى عدد من الجماعات المسلحة، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويتضمن آخر تقرير للأمين العام معلومات تتعلق بإطلاق قذيفة أرض – أرض في كانون الثاني/يناير، انطلقت من منطقة دمشق باتجاه مرتفعات الجولان، ونقل الدراية التقنية في إنتاج المركبات الجوية غير المأهولة إلى العراق، في انتهاك لقيود نقل الأسلحة. يتضمن أيضا التقرير إشارات إلى الهجوم على مطار أبها في ١٢ حزيران/يونيه، على الرغم من أنه لم يتحدد بعد نوع القذيفة المستخدمة في الهجوم.

ترى المملكة المتحدة أن نقل هذه الأسلحة يتعارض مع قراري مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). وهناك توافق دولي راسخ في الآراء على أن هذا الانتشار لتكنولوجيا القذائف إلى جهات فاعلة من غير الدول يزعزع الاستقرار في المنطقة ويزيد من حدة التوترات الشديدة أصلا. وندعو إلى وقف هذه الأنشطة.

هذه الأعمال جزء من نمط السلوك الإيراني الذي يشكل خطرا جسيما على السلام والاستقرار في المنطقة. وفي يوم الاثنين، أبلغت المجلس في مشاورات مغلقة بأنه بعد تقييمنا لطائفة من الأدلة، خلصت المملكة المتحدة إلى نتيجة مؤداها أنه من المؤكد تقريبا أن فيلق الحرس الثوري الإسلامي شن هجمات على ناقلتي نفط في ١٣ حزيران/يونيه. ونحن على ثقة أيضا من أن إيران تتحمل المسؤولية عن الهجوم الذي وقع في ١٢ أيار/مايو على أربع ناقلات نفط بالقرب من ميناء الفجيرة.

لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للهجمات على حركة الملاحة البحرية التي تتعارض مع القواعد الدولية المتعلقة بحرية الملاحة والنقل البحري، وتزيد من تهديد السلام والأمن في المنطقة. إن التوترات الحالية وعدم الاستقرار لا تخدم أحدا. وكما أوضح الأمين العام، لا يمكن للعالم أن يتحمل تكاليف الصراع في هذه المنطقة. لذلك، أدعو مرة أخرى إلى وقف التصعيد، وإجراء الحوار، والاحترام الكامل للقواعد الدولية.

كان الهدف النهائي الذي حددته في كانون الأول/ديسمبر الأمل في أن تتمكن إيران من تطبيع علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع المنطقة وخارجها وأن تضطلع بدورها الصحيح بوصفها دولة مزدهرة ومسؤولة وتشارك على نحو بناء. وما زلنا نعتقد بإمكانية القيام بهذا.

ستواصل المملكة المتحدة القيام بدورها بالكامل إلى جانب الشركاء الدوليين لإيجاد حلول دبلوماسية للحد من التوترات الحالية، والتمسك بالاتفاق النووي التاريخي الذي أفرزته ”خطة العمل الشاملة المشتركة“. وأحث إيران على الانضمام إلينا وفعل الشيء نفسه.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أبدأ كلمتي بشكر السيدة روزماري دي كارلو على تقريرها نصف السنوي السابع، وأشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2019/492). كذلك أهنئ زميلنا السفير مارك بيكستين دو بيتسويريفا، الممثل الدائم لبلجيكا، بصفته الميسر، على العمل المتميز الذي ما برح يقوم به لتعزيز تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويسرني أيضا أن أرحب بالسفير جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي ومنسق اللجنة المشتركة.

بعد أربع سنوات من انتهاء خطة العمل الشاملة المشتركة وإقرار مجلس الأمن لها من خلال اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، التي كان الهدف منها معالجة شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامج الطاقة النووية الإيرانية والذي يمر الآن في منعطف حرج أكثر من أي وقت مضى. والواقع أن الشواغل المتعلقة بصلاحية الاتفاق تثيرها سلسلة من الأحداث المعاكسة في الوقت الذي نستعد فيه للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الانسحاب من جانب واحد لأحد الأطراف الفاعلة الرئيسية والتوترات المتصاعدة في الخليج الفارسي تقوض أسس الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد سنوات طويلة من المفاوضات المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من إعادة تأكيد التزام الأطراف الأخرى في حالات كثيرة، فإن مزيجا من العوامل السلبية المذكورة أعلاه يقوض الاتفاق النووي الإيراني. ومثله كمثل أي مسعى إنساني آخر، فهو غير كامل؛ ومع ذلك، لا يزال يمثل إطارا شاملا يهدف إلى التخفيف من الطموحات النووية العسكرية للجانب الإيراني.

لهذا السبب، ترى كوت ديفوار أنه يجب علينا أن نحشد جهودنا لمنع تقويض توافق الآراء حول خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي، على الرغم من العقبات، ينبغي الإبقاء على مستوى التعبئة والدعم الدوليين للاتفاق، الذي، في رأينا، يتماشى تماما مع الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للانتشار النووي.

تأمل كوت ديفوار كل الأمل في تصميم استجابات لأوجه القصور المحتملة في خطة العمل المشتركة في إطار اللجنة المشتركة، على النحو المنصوص عليه في المرفق الرابع، وذلك من أجل إيجاد حلول ديناميكية ترتكز على توافق الآراء، مع مراعاة الملاحظات والمخاوف التي أعربت عنها جميع الأطراف. وبلدي على اقتناع عميق بأن النهج المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لتبديد سُحب الريبة المشتركة، من خلال الحوار الصريح والنشط، والتوصل إلى حلول مقبولة على نحو مشترك.

ويرى بلدي أن إبقاء جذوة الاتفاق النووي الإيراني متقدة يتوقف على التزام الأطراف الموقعة، وعلى تخفيف حدة التوترات الحالية، التي يمكن أن تشعل صراعا مسلحا يحتمل أن تكون عواقبه كارثية على الشرق الأوسط بشكل خاص وعلى العالم بشكل عام.

وبالنظر إلى التزامنا القوي بالتسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار، يود وفد بلدي أن يحث الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي عمل عدائي من شأنه أن يقوض السلام والأمن الدوليين. ومن ثم، فإن كوت ديفوار تدين الهجمات الأخيرة على ناقلات النفط في مضيق هرمز وما تشكله هذه الهجمات من تهديد لأمن التجارة الدولية. وندعو إلى إجراء تحقيق محايد لتحديد الجناة ومثولهم أمام الهيئات القضائية المختصة.

ويشجع بلدي السلطات الإيرانية على الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل وعلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن التقرير الخامس عشر للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق من التزامات إيران المتعلقة بالمجال النووي (S/2019/496، المرفق)، المعمم في ١٤ حزيران/يونيه، يخلص إلى أن إيران تمتثل لالتزاماتها بموجب خطة

العمل، ولا سيما فيما يتعلق بحصتها من اليورانيوم المُخصب. ولهذا السبب، تعرب كوت ديفوار عن صادق أملها في أن تحجم السلطات الإيرانية عن اتخاذ أي قرار بالانسحاب من الاتفاق.

إن تاريخ العلاقات الدولية يعلمنا أن أكبر المآسي التي تعاني منها البشرية غالبا ما تنشأ عن عدم قدرة الدول على الانخراط في حوار بناء، وهو أمر أساسي للتوفيق بين المصالح الخاصة لكي يسود السلام العالم.

وفي وقت يتعالى فيه الخطاب العدائي ويزداد تطرفا، فيما يلوح شبح النزاع المسلح في منطقة الخليج، تود كوت ديفوار أن تنضم إلى النداءات العاجلة الداعية إلى إقامة حوار نشط بين الأطراف بغية تجنيب البشرية ويلات نشوب نزاع كبير، لا يزال بإمكاننا تفاديه.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسفير فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد بيكستين دو بيتسويريفا، سفير بلجيكا، بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا. كما أود أن أشيد بمهنية والتزام موظفي الأمانة العامة، الذين أعدوا تقريرا متوازنا ومفصلا جدا وعالي الجودة (S/2019/492).

إن التحديات التي تجمعنا داخل المجلس أكثر وأخطر من أي وقت مضى ومسؤولياتنا هائلة فيما يتعلق بكل من مسائل عدم الانتشار وجميع القضايا الإقليمية التي يتعين علينا التعامل معها. وفي هذا السياق، فإن مسؤوليتنا تتمثل في الانخراط بصورة كاملة في جهود منع نشوب الأزمات وحلها. ومنذ عام ٢٠٠٣، وبمبادرة من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث وبدعم من المجلس، مكننا ذلك الالتزام والعمل الجماعيان من رسم طريق لإجراء مفاوضات مع إيران، وهو ما أسفر عن اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥. وقد أُضفي الطابع الرسمي على الاتفاق باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيدته الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس، والذي جسد وحدتها ووحدتنا الجماعية بشأن قضايا عدم الانتشار، التي هي في صميم شواغلنا الأمنية. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بالحفاظ على هذا الإطار، وستواصل بنشاط جهودها لتنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، ما دامت إيران تحترم الالتزامات النووية.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي وضعت حدا لأزمة انتشار نووي خطيرة، هي حجر زاوية للاستقرار في الشرق الأوسط بأسره وصك أساسي لعدم الانتشار. وبينما نشهد زيادة مقلقة في التوترات في المنطقة، يجب على الجميع الامتناع عن إصدار بيانات أو اتخاذ تدابير يمكن أن تضعف خطة العمل وتُعجل بحدوث تصعيد. وقد أدى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في العام الماضي، وما تلاه من فرض جزاءات أمريكية، إلى فترة من عدم اليقين تبعث على القلق الشديد. وجنبا إلى جنب مع شركائها وتمشيا مع ما ذكره الأمين العام، أعربت فرنسا بوضوح عن الأسف والقلق إزاء قرارات الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الإعلانات الصادرة عن إيران مؤخرا فيما يتعلق بعدم امتثالها لأحكام خطة العمل، والتي أعرب الأمين العام أيضا عن الأسف حيالها. وأود أن أؤكد من جديد موقف بلدي بشأن هذه النقطة: يتحتم على إيران مواصلة تنفيذ التزاماتها النووية بصورة كاملة وبحذافيرها. وبصرف النظر عن الإعلانات، يجب على طهران أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تشكل انتهاكا لالتزاماتها. فخطة العمل نتاج توازن هش. وأي تعليق لالتزامات إيران، ولو حتى جزئيا، ستكون له انعكاسات سلبية فيما يتعلق بخطر انتشار الأسلحة النووية، ومن شأنه أن يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وكما قالت فرنسا في هذه القاعة في مناسبات عدة، فإن الحفاظ على الاتفاق وتنفيذه الكامل يجب أن يسيرا جنبا إلى

جنب مع الامتثال لجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يؤيد الاتفاق. ويعلم الجميع أن الالتزامات الجماعية المقطوعة في عام ٢٠١٥ لا تنتهي بإطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قلق فرنسا إزاء مختلف العناصر التي حددها الأمين العام في تقريره بشأن استمرار إيران في عدم الامتثال للعديد من الأحكام، وخاصة فيما يتعلق بأنشطتها التسيارية ونقلها لأسلحة شتى إلى جهات فاعلة أخرى في الشرق الأوسط. فأنشطة إيران المتصلة بالقذائف تزعزع الاستقرار بشدة، سواء كانت جهودها الرامية إلى تطوير برنامج للقذائف التسيارية، بما يتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أو قيامها بنقل أسلحة إلى دول وجهات من غير الدول في الشرق الأوسط، مما يجعل إيران منتهكة للعديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن ثم، فمن الضروري أن توقف إيران هذه الأنشطة وأن تمتثل بالكامل للقرارات التي اتخذها المجلس.

واسمحوا لي أن أوجه نداء عاجلا من أجل التحلي بروح عملية والتفكير بذهن صاف. فبالنظر إلى مخاطر التصعيد الناجم عن الحوادث التي وقعت في خليج عُمان، من المهم للغاية أن تمارس جميع الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس وأن تعطي الأولوية لمسار الحوار والتسوية السلمية، وبالتالي أن تسهم بصورة عاجلة في تخفيف التوتر الإقليمي. وتشجع فرنسا وتدعم جميع جهود الوساطة بين الأطراف. ولا بد من إيجاد سبل لإحلال السلام من خلال جهود تبذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية. وينبغي أن تكون الأزمة أيضا فرصة للسعي من أجل إنشاء آليات إقليمية لتحقيق الاستقرار والأمن.

إن انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة سيكون خطوة إلى الوراء، تؤدي إلى عدم اليقين وربما يكون لها تداعيات بعيدة المدى على المنطقة وعلى نظام عدم الانتشار وأمننا الجماعي. ويجب أن نعمل جميعا من أجل منع سيناريو كهذا، سندفع ثمنه جميعا، ومن أجل الحفاظ على الاتفاق النووي. وأدعو الجميع حول هذه الطاولة إلى الاحتشاد وراء ذلك الهدف.

وكما يعلم الأعضاء، فإن فرنسا تدعو إلى اتباع نهج شامل، بدعم من الاتحاد الأوروبي، يستهدف كفالة الحفاظ على خطة العمل فيما يعالج في الوقت نفسه الإطار الطويل الأجل للبرنامج النووي الإيراني ومسلك إيران في مجال القذائف التسيارية وفي النزاعات الإقليمية.

وبالنظر إلى التطورات الجارية التي تبعث على القلق، أود أن أختتم بأن أوجه، باسم فرنسا، نداء إلى جميع أصحاب المصلحة لممارسة ضبط النفس والتوقف عن التصرف بشكل آلي وتحمل مسؤولياتهم من خلال الاحترام والحوار من أجل إيجاد أرضية مشتركة ولجم التصعيد. دعونا لا نسير مغمضي الأعين نحو مواجهة عسكرية، بل أن نكون عناصر فاعلة تسعى إلى إيجاد حل سياسي حصرا. ويمكن للمجلس أن يطمئن إلى التزام فرنسا الثابت بتحقيق هذه الغاية.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أولا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على بياناتهم الثاقبة.

ترحب ألمانيا بتقرير الأمين العام (S/2019/492) عن التنفيذ الجاري لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي يمثل إسهاما رئيسيا في رصد الامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونعتبر أن نطاقه ومنهجه الحاليان مناسبان تمامًا. ونرحب أيضًا بتزويدنا بمستجدات أنشطة آلية المشتريات ونظل ملتزمين تمامًا بإجراءات آلية المشتريات. ومن المهم أن نذكر بأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشكل إسهاما مهما في الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وهي بمثابة ميزة هامة للأمن في المنطقة وخارجها.

وهذه لحظة مهمة بالنسبة للخطة ولجهود المجتمع الدولي للحفاظ عليها. وتظل ألمانيا إلى جانب شركائنا الأوروبيين ملتزمة التزاما تاما بالخطة وبتنفيذها، شريطة أن تواصل إيران امتثالها الكامل لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب الخطة. وتعرب ألمانيا عن أسفها العميق للقرار الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة بخروجها من الخطة وإعادة فرضها جزاءات الأمم المتحدة على إيران، ووقفها تمديد الإعفاءات فيما يتعلق بالاتجار بالنفط مع إيران ووقف التجديد الكامل للإعفاءات لمشاريع عدم الانتشار النووي. إن الإعفاءات الخاصة بعدم الانتشار ضرورية لضمان تطبيق مهمة عدم الانتشار التي تنص عليها الخطة، وهي أساسية لأمننا المشترك.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء إعلان إيران أنها لن تلتزم بالتقيد بحدود احتياطيات اليورانيوم المخصب والمياه الثقيلة. ونناشد إيران بإلحاح أن تحترم بالكامل التزاماتها ذات الصلة بالأسلحة النووية بموجب الخطة، والامتناع عن أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى انتهاك تلك الالتزامات. وعلى هذا الأساس ستواصل ألمانيا العمل مع بقية المشاركين في الخطة لضمان حصول إيران على مزايا اقتصادية من تخفيف الجزاءات. وفي هذا السياق، تعد آلية دعم التبادل التجاري، جزءًا من الجهود الأوروبية للحفاظ على الخطة وحمايتها، وكما سمعنا هذا الصباح، سيتم تشغيل الآلية قريبًا. ويكتسي التنفيذ الكامل والفعال لأحكام المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بجميع جوانبه، أهمية أساسية للاستقرار الإقليمي والدولي. ونشجع جميع الدول على مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان احترامه والامتثال له.

وتتفق ألمانيا مع الأمين العام على وجوب معالجة المسائل التي لا تتعلق مباشرة بالاتفاق النووي، بدون المساس بالحفاظ على الاتفاقية. ويمكن معالجة هذه القضايا بأكبر قدر من الفعالية بينما يظل الاتفاق النووي ساري المفعول. وفيما يتعلق بنقل إيران للأسلحة، بما في ذلك تكنولوجيا القذائف، إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول في المنطقة، والنظر في عمليات النقل الجارية وأنشطة إيران المتعلقة بالقذائف التسيارية، فإن استنتاجات الأمين العام مدعاة لقلق عميق وخطير. ولهذه الأنشطة تأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة وتؤثر سلبًا على جميع المصالح الأمنية الأوروبية.

وتشعر ألمانيا بالقلق من احتمال استمرار إيران في تعزيز نطاق ودقة ترسانتها من القذائف التسيارية. ونعتبر أن برنامج إيران لتطوير القذائف التسيارية لا يزال يتعارض مع الفقرة ٣ من المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وبالتالي، ندعو إيران إلى عدم القيام بأي عمليات إطلاق أخرى للقذائف التسيارية أو أي أنشطة ذات صلة لا تتفق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥))، والامتناع عن التصريحات غير المقبولة المصاحبة لتلك الأنشطة.

ونلاحظ بقلق المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام عن نقل إيران لتكنولوجيا القذائف التسيارية إلى الحوثيين في اليمن واحتمال نقلها إلى الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. وستشكل عمليات النقل هذه انتهاكات للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وقد تشكل عمليات النقل إلى الحوثيين على وجه الخصوص، انتهاكًا للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وفي هذا السياق نريد أيضا أن نتذكر أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى أي طرف فاعل من غير الدول. علاوة على ذلك، فإن نقل الأسلحة والقذائف إلى الحوثيين يعرض للخطر تنفيذ اتفاقية ستوكهولم في اليمن. وأكثر من ذلك، فإن انتشار تكنولوجيا القذائف إلى أعداد متزايدة من الأطراف الفاعلة من غير الدول في الشرق الأوسط تطور مثير للقلق العميق. وإذا لم يتوقف، فسيؤدي ذلك إلى تفاقم النزاعات المسلحة الحالية والمستقبلية في المنطقة.

لذلك تحث ألمانيا إيران بقوة على الامتناع عن أي عمليات نقل للقذائف التسيارية أو تكنولوجيا القذائف، وكذلك على نقل أي أسلحة أو مواد أخرى ذات صلة من إيران، وإلى الاحترام

الكامل للمرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). لقد أحطنا علما باقتراح الأمين العام في تقريره بأن القيود المستكملة والأكثر تفصيلاً قد تيسر تنفيذ التدابير التقييدية الواردة في المرفق باء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم الجهود المبذولة لتوفير تحديثات وقائعية وتوضيح المواصفات في قائمة القيود حسب الحاجة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول مرة أخرى إن ألمانيا تظل ملتزمة التزاما تاما بخطة العمل المشتركة وبتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو جميع الدول وإيران على وجه الخصوص، إلى بذل المزيد من الجهود لبناء الثقة مع جيرانها والاضطلاع بدور بناء في المنطقة. ويجب علينا جميعا بما في ذلك المجلس، التركيز على وقف التصعيد والحوار، وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الاستمرار في رزانتها، وأن تعمل على منع أي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد عسكري.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نشكر السيدة روزماري ديكارلو على عرض تقرير الأمين العام (S/2019/492) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) والسيد جواو فالي دي أليدا على إحاطته الإعلامية. ونشيد بعمل الممثل الدائم لبلجيكا كميسر في مجلس الأمن لتنفيذ أحكام القرار. ونتشاطر موقف الأمين العام من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وإعادة فرض الجزاءات أحادية الجانب على إيران، التي تتعارض مع أهداف كل من خطة العمل المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتقوض قدرة إيران على الامتثال لأحكامها. ونريد أن نذكّر المجلس مرة أخرى بأن خطة العمل المشتركة، واعتماد المجلس بالإجماع في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يشكلان إنجازًا تاريخيًا للدبلوماسية العالمية والتعددية بشكل عام. وأثبتا بأنه يمكن التغلب حتى على أكثر المشاكل والأزمات حدة بالوسائل السياسية إذا كانت هناك إرادة للقيام بذلك.

وتفي إيران بضمير بواجباتها المترتبة عليها بموجب الاتفاقيات في إطار الخطة. وتشهد تقارير عديدة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على ذلك. وبهذا المعنى أصبحت الخطة أداة مهمة للغاية لضمان نظام عدم الانتشار الدولي، وتعتبر إيران أحد أكثر البلدان التي تم التحقق منها في العالم. وفي الوقت الحالي، تتجلى الطريقة الوحيدة للحفاظ على الخطة في وفاء جميع الدول الأطراف المتبقية بالتزاماتها الطوعية بحسن نية. وفي هذا السياق، نلاحظ أن تقرير الأمين العام يشهد بوضوح على التزام إيران الصارم بجميع التزاماتها المتعلقة بالسلاح النووي، رغم مواجهتها لتحديات كبيرة.

لقد نددنا مراراً وتكراراً في كل المحافل الدولية بالمحاولات غير المسؤولة لنسف الاتفاقات وأعربنا عن أملنا في ألا تصبح مسائل الأمن والاستقرار العالميين رهينة للمكائد السياسية الداخلية لفرادى الدول. ولسوء الحظ تم تجاهل نداءاتنا وتعريض الإمكانات الفريدة للخطة للخطر. وبعد أن انسحبت الولايات المتحدة من جانب واحد من الخطة وقوضت اتفاقاتها، التي تعتبر أساسية للأمن الإقليمي والعالمي، تحاول الولايات المتحدة الآن إلقاء اللوم على الجميع. ولا ترفض فقط تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أيدته، بل تحاول أيضًا فرض عقوبة أسوأ على كل دولة عضو أخرى لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وتطالب إيران من ناحية أخرى الوفاء بجميع التزاماتها بشكل تام وبدون أدنى شك. ومع ذلك هناك العديد من الأمثلة للتفكير المزدوج فيما يخص الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية. وتعلن أنه لا أحد يخطط لتغيير النظام في إيران بينما تهددها في الوقت نفسه بالتدمير التام وبفرض جزاءات جديدة عليها. وتدعو إلى الحوار وتعلن في الوقت نفسه عن عزمها زيادة وجودها العسكري في المنطقة.

ولا يمكن لهذه الإشارات، التي تتجاوز مهارات حتى المشَفِّر الخبير في فك شفرتها، إلا أن تعيد الحالة إلى نقطة اللاعودة.

والخطوة العملية الوحيدة التي يمكن اتخاذها من أجل إنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة هي تنفيذ الأطراف المتبقية لالتزاماتها بموجب الاتفاق. فيجب علينا أن نتخلى عن الخوف والدوافع الأنانية وأن نحدد أولويات مهام الحفاظ على قابلية خطة العمل الشاملة المشتركة للبقاء. ونعتقد أن رفع المخاطر باستمرار ومزايدة بعضنا على بعض فيما يتعلق بمن الأكثر اهتماما بالاتفاق، لن يسفر إلا عن مواقف متطرفة. ويجب ألا يسمح للقوى التي تعتقد أن السبيل الوحيد لحل أي مسألة دولية هو بالضغوط السياسية والخنق الاقتصادي والابتزاز من خلال القوة العسكرية بأن تكون لها اليد العليا.

فمنذ اللحظة الأولى التي أبرمت فيها خطة العمل الشاملة المشتركة، تم تحديد فعاليتها بوحدة جميع المشاركين فيها وإرادتهم السياسية وتركيزهم المشترك على النتيجة النهائية. وهذا يعني أننا اليوم يجب أن نعمل معا كذلك على تهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكننا من حل التحديات التي تواجه الأطراف التي لا تزال ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة بثقة. فنحن نؤيد الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، ونريد من إيران أن تظل ملتزمة بها. غير أننا نفهم خيبة أمل طهران العميقة إزاء الحالة التي نشأت، حيث يطلب منها الامتثال الكامل لالتزاماتها مع عدم اقتراح أي مقابل، وهو السبب في التوصل إلى الصفقة في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، يجري هذا في ظل الجهود التي تبذلها واشنطن لتضييق الخناق على إيران بعقوبات اقتصادية، ناهيك عن التهديدات العسكرية. فيجب على جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة أن تبذل جهودا حقيقية وليست رمزية لضمان أن تفهم إيران العائد الذي تنفذ التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة من أجله. وذلك مطلب مشروع من طهران.

ويؤسفنا أن نرى أن التقرير يعاني من عدم كفاية مزمنة في الأدلة في الأجزاء المتعلقة ببرنامج إيران للقذائف، وشحنات الأسلحة المفترضة الخارجة من إيران علاوة على مختلف المزاعم بانتهاكات سمحت إيران بها لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد. ومشكلة تفتيش غير المحترفين من قبل ممثلين للأمانة العامة لا يملكون المهارات اللازمة أو الولاية للقيام بها لا تزال قائمة. ولا تبرهن اللغة المستخدمة عن الثقة في المنشأ الإيراني للعديد من الصواريخ والأسلحة الأخرى التي سمح لممثلين من الأمانة العامة بفحصها على أي شيء. وتتفاقم المشكلة بالتحفظات بشأن مسائل ليست الأمانة العامة في وضع يسمح لها بتأكيدها، والتي مفادها أن إيران أرسلت الصواريخ الآنفة الذكر أو أجنحة بعض الطائرات العسكرية من دون طيار إلى الخارج بعد أن دخلت خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ. وذلك يقود المرء ليتساءل عن سبب إدراج الأمانة العامة لهذه المسائل باستمرار في تقاريرها، إذا كانت لا تستطيع تأكيد حدوث انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو الإتيان بالخبرة اللازمة لتبيان ذلك.

ويمكننا أن نرى أن الحالة في الخليج الفارسي يجري تأجيجها بصورة مصطنعة، وهي تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، فضلا عن الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاعات هناك. إننا غير مقتنعين بما يسمى بالأدلة المقدمة التي تثبت جرم إيران. وبصفة عامة، فإن الانطباع الذي نخرج به هو أن مسببات الحرب يجري استحضارها. ويذكرنا الخطاب المدوي عن صلات إيران بتنظيم القاعدة والهجمات على ناقلات النفط، التي ينبغي أن تكون أقل أهمية لإيران من غيرها، باستمرار بأحداث آذار/مارس ٢٠٠٣، عندما لفقت الحجج لتبرير غزو العراق. إننا جميعا نعرف ما هي النتائج التي ترتبت على ذلك.

فنحن نعتقد بوجود بديل لتلك الأعمال الاستفزازية. ويتعين علينا أن نعزز مناخ الثقة العام في المنطقة. ونود أن نشير إلى أن مجلس الأمن أصدر تعليماته إلى الأمين العام في القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، للعمل بالتعاون مع دول المنطقة بشأن تدابير

لتعزيز أمنها واستقرارها. وذلك العمل مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. وروسيا على استعداد لدعم ذلك بالعمل بصورة منسقة مع شركائنا الإقليميين وجميع الأطراف المعنية. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو تشكيل هيكل أمني شامل حقا للجميع يضم كل دولة في المنطقة. إن مفهومنا لتعزيز الأمن في منطقة الخليج الفارسي في ظل ضمانات دولية لا يزال صالحا، ويمكن أن يبدأ تنفيذه بعقد مؤتمر بمشاركة دول المنطقة دون الإقليمية، بهدف القيام في نهاية الأمر بضم دول أخرى في الشرق الأوسط. وغني عن القول إننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة التي يمكن أن تؤدي إلى الحد من التصعيد.

وفي الختام، أود أن أؤكد بشكل خاص على أن الاتحاد الروسي يظل ملتزما بالتنفيذ غير المشروط لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. إننا نؤيد دعوة الأمين العام في تقريره إلى الامتناع عن التصريحات الاستفزازية والإجراءات التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الاستقرار الإقليمي. وسنواصل السعي إلى الحوار بهدف التوصل إلى حلول توفيقية وتوازن في المصالح. فذلك هو السبيل الوحيد. ولا يمكن إعادة الحالة الراهنة مرة أخرى إلى دائرة السيطرة إلا بجهود جماعية منسقة.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات على عروضهم المتبصرة والمفصلة. يشارك وفد بلدي الآخرين في الترحيب بالتقرير السابع للأمين العام (S/2019/492) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وأود أن أعيد تأكيد التزام جنوب أفريقيا بتنفيذه تنفيذا كاملا.

وترحب جنوب أفريقيا بخطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها أعظم إنجاز دبلوماسي في مجال عدم الانتشار النووي منذ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. فخطة العمل الشاملة المشتركة صفقة معلم تم التوصل إليها في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بعد ١٢ سنة من الجهود الدبلوماسية المكثفة والمفاوضات المعقدة التي بذلتها الصين وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع جمهورية إيران الإسلامية. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي تأييدا كاملا رأي الأمين العام الذي أعرب عنه في الفقرة ٢ من تقريره بضرورة ”المحافظة على هذه الجهود الدبلوماسية والإنجازات التي تحققت بشقِّ الأنفس والبناء عليها“.

وترحب جنوب أفريقيا بكون إيران قد امتثلت لجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي على النحو الذي أكده التقرير الخامس عشر للوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى المجلس في ٣١ أيار/مايو. ويظل من الأهمية بمكان أن تواصل إيران الامتثال لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن المهم أن تنفذ جمع الأطراف المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة أحكام الاتفاق تنفيذا كاملا وأن تمتثل له.

وتعرب جنوب أفريقيا عن أسفها البالغ إزاء قرار الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، فإننا نتشاطر خيبة الأمل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بقرار الولايات المتحدة بعدم تجديد الإعفاءات المتعلقة بمشاريع عدم الانتشار النووي في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. ونرى أن قرار الولايات المتحدة سوف يؤثر على قدرة إيران على التنفيذ الكامل لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن المهم الإشارة إلى أن رفع الجزاءات، وخاصة بشأن بعض المواد المتصلة بالمجال النووي، كان جزءا لا يتجزأ من خطة العمل الشاملة المشتركة.

وإذ نثني على فوائد خطة العمل الشاملة المشتركة كأداة أساسية لمنع الانتشار النووي، نود التأكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة بأنها لن تستخدم أبدا

من قبل أي شخص تحت أي ظرف من الظروف. وتود جنوب أفريقيا أن تذكر المجلس بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعزز إحداهما الأخرى. وسيؤثر عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي عن غير قصد على المكاسب التي تحققت بشأن عدم الانتشار النووي. وتشدد جنوب أفريقيا على أهمية احترام الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن جنوب أفريقيا مؤيدة قوية للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها من بين المساهمين الرئيسيين في عدم الانتشار النووي واللبنات الهامة لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونود أن نسلط الضوء، في ذلك الصدد، على الحاجة الملحة إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقد رحبت جنوب أفريقيا بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الذي صدر بموجبه تكليف بعقد مؤتمر لإنشاء تلك المنطقة، والمقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وندعو جميع البلدان في المنطقة إلى المشاركة النشطة بحسن نية من أجل كفالة نجاح المؤتمر فعليا.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجددا أن القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتُخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، فضلا عن الاتفاقات الأخرى المبرمة خلال المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة، تظل سارية إلى أن ننفذها جميعا تنفيذا كاملا.

وأخيرا، وفيما يتعلق بأمن المنطقة الأوسع نطاقا، فإن جنوب أفريقيا تضم صوتها إلى الأصوات الأخرى المعربة عن القلق إزاء تزايد التوترات في الخليج الفارسي وما له من أثر على السلام والأمن الدوليين. وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم السماح بخروج الحالة عن نطاق السيطرة. ويجب على المجلس دعم المبادرات الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار، لا في الخليج الفارسي فحسب بل أيضا في منطقة الشرق الأوسط قاطبة.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطتين الإعلاميتين الهامتين اللتين قدمهما السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسفير جواو بيدرو فالي دي أليدا. كما نشكر السفير مارك بيكستين دو بيتسويريفا على إحاطته الإعلامية القيمة وعلى عمله بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتولي بيرو أولوية قصوى للامتثال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد المجلس بموجبه خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونحن نرى أن الخطة، ونظام اللاحق للتحقق والرصد، تكشف قيمة تعددية الأطراف والدبلوماسية في حل المنازعات الدولية وفي صون السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد، يجب الحفاظ عليها. ونولي اهتماما وثيقا لتنفيذ الخطة، داخل نطاقي مجلس الأمن ومجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2019/492)، ونود أن نشدد على أن جمهورية إيران الإسلامية، على النحو الذي تحققت منه الوكالة، تمتثل لجميع أحكام الخطة.

غير أننا، على غرار الأمين العام، نأسف لانسحاب الولايات المتحدة من الخطة واتخاذ إجراءات أخرى قد تعوق قدرة الأطراف على تنفيذ بعض أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي ظل قرار أطراف أخرى في خطة العمل الشاملة المشتركة المحافظة على التزامها بالخطة ودعمها لعمل التحقق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا نأسف لإعلان إيران في ٨ أيار/مايو أنها لن تلتزم

باحترام القيود المفروضة على احتياطيات اليورانيوم المخصّب والماء الثقيل في هذه المرحلة إذا لم تقم الأطراف الأخرى في الاتفاق بتلبية مطالبها في غضون ٦٠ يوما.

ومن ناحية أخرى، فإننا نشدد على ضرورة الامتثال الصارم لجميع التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء من القرار، التي تشمل التحويلات المتصلة بالطاقة النووية والقذائف التسيارية والأسلحة إلى إيران أو منها، وكذلك الأحكام المتعلقة بتجميد الأصول وحظر السفر. وعلى وجه التحديد، وتمشيا مع الفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، نحث السلطات الإيرانية على عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لإطلاق الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تتصرف السلطات الإيرانية بحكمة واعتدال، آخذة في الحسبان أن تطوير برنامجها للقذائف التسيارية يمكن أن يُعتبر استفزازا و/أو سباقا للتسلح، قادر على زيادة حدة التوترات في منطقة غير مستقرة بشكل خاص. وندعم العمل الذي تقوم به قناة المشتريات باعتبارها آلية حيوية لكفالة الشفافية وبناء الثقة تكفل اتساق التحويلات مع أحكام الخطة وأهداف الخطة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونشدد على مدى أهمية أن يبقى المجلس متحدا في واجبه لضمان الاحترام الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بغية ضمان سلامة نظام عدم الانتشار وصون السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، وبالنظر إلى خطورة الحالة الناشئة في الخليج الفارسي، ننضم إلى الآخرين في دعوة جميع الأطراف إلى توخي الحذر ونزع فتيل التوترات وتسوية الخلافات عن طريق الحوار.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم – السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسفير جواو فالي دي أليدا – على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السفير مارك بيكستين دو بيتسويريفا على عمله ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتؤيد بولندا قناة المشتريات والفريق العامل المعني بالمشتريات، فضلا عن الدور التنسيقي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي.

وترحب بولندا بالتقرير السابع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (S/2019/492). وعلى غرار التقارير السابقة، إنه وثيقة شاملة ومتوازنة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من القرار، إنجاز هام للدبلوماسية المتعددة الأطراف، وعنصر أساسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي.

ونرحب بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية القيام على نحو صارم برصد التزامات جمهورية إيران الإسلامية والتحقق منها بغية ضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة العمل الشاملة المشتركة.

ونلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أفادت أن إيران تنفذ تنفيذا فعالا التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب الخطة، وأن الوكالة نفسها تواصل التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. ومع ذلك، وفي هذا السياق، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء إعلان إيران أنها لن تلتزم باحترام القيود المفروضة على احتياطيات اليورانيوم المخصب والمياه الثقيلة وأنها ستقوم علاوة على ذلك بتعليق الامتثال للقيود المفروضة على تخصيب اليورانيوم والتدابير الرامية إلى تحديث مفاعل الماء الثقيل في آراك. ونشاطر الأمين العام رأيه بأن هذا الإنذار النهائي غير مجد وقد لا يساعد في الحفاظ على الخطة أو مصالح الشعب الإيراني. وسيكون من الصعب على المجتمع الدولي الدفاع عن خطة العمل الشاملة المشتركة بعد توقف إيران عن تنفيذها تنفيذا كاملا.

وندعو إيران إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تقويض تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي تزداد أهيمته الآن، لأنه لا يشير فحسب إلى الأنشطة المضطلع بها في نطاق المرفق باء. ونحث إيران على الوفاء بالتزامها بألا تسعى أبدا إلى الحصول على أي أسلحة نووية أو تطويرها أو حيازتها، وأن تواصل تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات لديها وتصدق رسميا عليه في المستقبل القريب.

والتدابير التقييدية المبينة في المرفق باء تشكل جزءا لا يتجزأ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ويتعين تنفيذها بشكل كامل. ونعتقد أنه لا يزال يتعين على جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية بذل المزيد من الجهود بغية إيجاد حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، بالنظر إلى أن المستوى العالي للمواجهات في جميع أنحاء المنطقة يمكن أن تكون له عواقب خطيرة للغاية، ليس في المنطقة فحسب، بل في أماكن أخرى أيضا. وفي هذا الصدد، نلاحظ قيام إيران بتقديم الدعم العسكري والمالي والسياسي إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول في جميع أنحاء المنطقة. وإذ نضع في اعتبارنا الدور المهم الذي تضطلع به إيران في المنطقة، فإننا نشجع السلطات الإيرانية على التعاون الوثيق والبناء مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى وقف تصاعد التوترات الحالية في الشرق الأوسط.

ونشاط إيران المتعلق بالقذائف التسيارية، وخاصة فيما يتصل بالقذائف بعيدة المدى، يتجاوز أغراضها الدفاعية. وإطلاق القذائف التسيارية يتعارض مع أحكام القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). وإلى جانب الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، نؤكد أنه ينبغي ألا تتفاقم التوترات وانعدام الثقة في الشرق الأوسط أكثر من ذلك. وندعو إيران إلى القيام بدور بناء في هذا الصدد وتجنب الخطاب غير المفيد.

السيد شهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، والسفير فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، والسفير بيكستين دو بيتسويريفا، ممثل بلجيكا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية إلى المجلس عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما نشكر السيدة ديكارلو والسيد بيكستين دي بيتسويريفا على عرض التقريرين (S/2019/492 و S/2019/514).

أعتقد أن الجميع يتفقون على أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي إنجاز تاريخي في تعددية الأطراف، أو، كما قال الأمين العام، إنجاز تحقق بشق الأنفس ونجاح يحسب لتعددية الأطراف وعدم الانتشار النووي والحوار والدبلوماسية. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، ما زلنا ندعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ككل. ونثني على امتثال إيران، الذي تم التحقق منه من خلال ١٥ تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن. ونأمل أن تستمر إيران في الامتثال لخطة العمل والتعاون مع الوكالة في أدائها لولاية التحقق. ونحن نأسف بشدة، بالطبع، لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل، الذي ما زال يثير صعوبات فيما يتعلق بتنفيذها. فمن ناحية، نحن نتفهم ذلك التحدي؛ ومن ناحية أخرى، نشعر بالقلق أيضا إزاء نية إيران تخفيض التزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة. فمن مصلحة جميع الأطراف الحفاظ على خطة العمل هذه. ولذلك، نود أن نحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات قد تخل بتنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ككل. ونحث كذلك جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة على الوفاء بالتزاماتهم للحفاظ عليها من خلال الوفاء بالتزاماتها بإخلاص بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثانيا، نحث جميع الأطراف بشدة على مواصلة الانخراط في حوار بناء من أجل تسوية الخلافات الناشئة عن تفسير

وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن تنفيذ الجزاءات، وخاصة الأحادية منها، ليس هو السبيل للمضي قدما الذي يسعى إليه المجتمع الدولي في الأساس. وفي نفس السياق، نطالب إيران بالنظر في المخاوف ذات الصلة عند القيام بأنشطتها من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

ثالثا، ينبغي لنا أن نبقي المسائل الأخرى غير المرتبطة مباشرة بخطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بمنأى. ويجب أن نكون حذرين للغاية في معالجة مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لأن آثارها قد تتجاوز مسألة البرنامج النووي الإيراني. ويتعين الحفاظ على توازنهما الدقيق. ومن واجبنا الجماعي أيضا ضمان أن يسهم النظر السليم في خطة العمل الشاملة المشتركة في تحسين الحالة العامة في المنطقة. ونقر بأن الوضع في المنطقة يؤثر، إلى حد ما، في تنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا تحقيق الاستقرار وتهيئة بيئة مؤاتية للتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهذه المسؤولية لا تقع حصريا على المشاركين في خطة العمل أو أعضاء المجلس، بل على المجتمع الدولي بأسره.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على هدفنا الرئيسي المتمثل في ضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية من جانب إيران، وحماية المصالح المشروعة لإيران. وفي نطاق أوسع، فإن هدفنا هو الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز سيادة القانون من أجل التمتع بعالم آمن ومزدهر للجميع.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير فالي دي أليدا والسفير بيكستين دو بيتسويريفا ممثل بلجيكا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الإعلامية.

وأثني على الأطراف المعنية على عملها. إن خطة العمل الشاملة المشتركة – وهي اتفاق متعدد الأطراف أقره مجلس الأمن – لها أثر القانون الدولي. وهي إنجاز مهم لتعددية الأطراف ولها أهمية حاسمة للحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة يمر بمرحلة حرجة حاليا. ويجب على الأطراف المعنية أن تضع في اعتبارها الهدف الشامل والطويل الأجل، وأن تظل ملتزمة بدعم وتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل بحزم والوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها.

لقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٥ مناسبة متتالية من امتثال إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي وخطة العمل الشاملة المشتركة. والتنسيق بين المجلس وآلية المشتريات يسير على ما يرام. والصين تقدر الجهود التي تبذلها إيران لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وتأمل أن تستمر إيران في تنفيذها. كما تأمل الصين أن الأطراف الأخرى ستحترم التزاماتها بفعالية، وستحترم مطالب إيران المشروعة وستتخذ تدابير إيجابية للحفاظ على توازن الحقوق والالتزامات بموجب خطة العمل. والصين تأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة ولجزاءاتها الأحادية على إيران. وندعو الأطراف المعنية إلى معالجة الصعوبات المتعلقة بالحفاظ على علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية مع إيران.

إن تقرير الأمين العام (S/2019/492) جزء لا يتجزأ في تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وفي تقريره، يدعو الأمين العام جميع الأطراف إلى الحفاظ بصورة مشتركة على خطة العمل، وضمان التجارة الحرة والمشروعة مع إيران، ودعم آلية الشراء والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. والصين تنظر إلى ذلك نظرة إيجابية. وعليه، ترى الصين أنه ينبغي للتقرير أن يقدم صورة موضوعية ومتوازنة وكاملة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وأن يستوعب الشواغل المشروعة لإيران بالكامل.

وينبغي للأمانة العامة أن تؤدي مهامها بدقة حسب التكليف. وفي ظل الظروف الحالية، يجب على جميع الأطراف أن تتعامل بحذر مع مسألة القذائف والإطلاق الفضائي الإيرانية وأن تفسر بدقة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لمنع التأثير على الصورة الأكبر، أي تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

وقد لاحظت الصين أنه في العديد من المناسبات، أشارت إيران إلى أن برنامجها الصاروخي ذو طابع تقليدي ودفاعي عن النفس. ونشجع إيران على الانخراط في حوار على قدم المساواة مع الأطراف المعنية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين بشكل مشترك.

والصين تقدر الجهود التي يبذلها الميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وفريقه. وقد أحطنا علما بآخر تقرير مقدم من اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2019/488)، وستواصل الصين مشاركتها النشطة في أعمال اللجنة المشتركة والفريق العامل المعني بالمشتريات.

وفي الآونة الأخيرة، تصاعد الوضع في الشرق الأوسط، وهو أمر يبعث على القلق. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس، وتسوية النزاعات من خلال الحوار والمشاورات والامتناع عن أي عمل قد يفضي إلى تصعيد التوترات. إن ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة ليس مطلبا في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فحسب، بل هو أيضا طريقة واقعية وفعالة لنزع فتيل التوترات في الشرق الأوسط وحل المسألة النووية الإيرانية.

ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية باتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والحفاظ عليها، لتحقيق مصالح المجتمع الدولي على أفضل وجه.

ظلت الصين دائما تؤيد الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل المسألة النووية الإيرانية. ونحن ملتزمون بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وصون السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. انخرطت الصين مؤخرا في تنسيق وتعاون وثيقين مع الأطراف وقامت بتيسير إحراز تقدم كبير في تحديث مفاعل الماء الثقيل في آراك. وستواصل الصين العمل بطريقة موضوعية ومحايدة ومسؤولة. وسنعمل بلا كلل مع المجتمع الدولي على دعم وتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يتوجه وفد بلدي بجزيل الشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد مارك بيكستين دو بيتسويريفا، سفير مملكة بلجيكا، بصفته ميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم الشاملة والمفصلة.

وجمهورية غينيا الاستوائية ترحب بمساهمة التقرير السابع المتوازن والشامل للأمين العام (S/2019/492) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي وصف الجهود الدبلوماسية المكثفة من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، وتوج باتفاق يسمى خطة العمل الشاملة المشتركة. إن القرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، كان نتيجة الجهود الدؤوبة للمجتمع الدولي. إنه إنجاز هام في مجال عدم الانتشار، ويظل عنصرا حيويا في الهيكل العالمي للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وما فتئنا نشيد بالعمل الذي يتسم بالدقة والمهنية والحياد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة المستقلة المكلفة بالتحقق من التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة ورصده وتقديم الدعم الثابت له، وبأن تؤكد للمجتمع الدولي إشرافها الفعال على جمهورية إيران الإسلامية، في ضوء القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي الواقع، في العديد من التقارير المقدمة إلى المجلس من كانون

الثاني/يناير ٢٠١٦ وحتى الآن، تؤكد الوكالة أن جمهورية إيران الإسلامية تفي بالتزاماتها المتعلقة بالطاقة النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونرحب بتأكيد الوكالة أن إيران تواصل الامتثال للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها.

ومن ناحية أخرى، ما زلنا نلاحظ مع القلق أثر انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، وقراراتها اللاحقة وما ترتب عليها من عواقب. إلا أننا نناشد جمهورية إيران الإسلامية مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل جزءا فقط من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن العديد من الأحكام الواردة في المرفق باء للقرار – التي تحدد القيود التي تنطبق على عمليات النقل المتصلة بالمجال النووي وذات الصلة بالقذائف التسيارية وذات الصلة بالأسلحة إلى جمهورية إيران الإسلامية ومنها، وكذلك الأحكام المتعلقة بتجميد الأصول وحظر السفر – لا تزال تثير شواغل لدى بعض الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحظر السفر من جانب أفراد مدرجة أسماؤهم في قائمة حظر السفر، وفقا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، ندعو المؤسسات ذات الصلة التي لديها الولاية المناسبة إلى استكمال تلك القائمة في المحافل المناسبة، وإجراء تحليل دقيق وشامل لأي معلومات قد تدعم أو لا تدعم تلك الشواغل وإبلاغ مجلس الأمن بما توصلت إليه من نتائج في الوقت المناسب، ونحث جمهورية إيران الإسلامية على النظر على النحو الواجب في الشواغل ذات الصلة بالمرفق باء.

إن المناخ الحالي، الذي يتسم بمزيد من التوتر والمواجهات في الشرق الأوسط وإعلان الجانب الإيراني مؤخرا أنه سيتجاوز قريبا الحد المسموح به من اليورانيوم المخصب بموجب الاتفاق النووي الذي تم التوقيع عليه في عام ٢٠١٥، أمر يثير قلق وشواغل حكومتي. ولذلك، فإننا نشجع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على التعبئة للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، فهي أداة أساسية للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعليه، ومن خلال الحوار والدبلوماسية، نناشد حكومة جمهورية إيران الإسلامية إعادة النظر في هذا الموقف الجديد.

وأخيرا، وفقا لأهداف ومثل السلام والاستقرار للسياسة الخارجية لبلدي، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بالدبلوماسية الوقائية وعدم التدخل واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ولذلك، فإننا نشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة العمل بفعالية مع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، من أجل تعزيز الوحدة والتهيئة الظروف اللازمة للحفاظ على الاتفاق.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، والممثل الدائم لبلجيكا ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة على إحاطاتهم.

يعكس التقرير السابع للأمين العام (S/2019/492) نفس نبرة الانشغال وتزايد قلق العديد من الدول الأعضاء خلال الأسابيع القليلة الماضية. يأتي التقرير بينما تواصل إيران زعزعة استقرار الشرق الأوسط، ليس من خلال تقديم الدعم إلى الجماعات الإرهابية والقوات المقاتلة بالوكالة فحسب، بل والآن من خلال الهجمات على السفن التجارية. إن الاستنتاجات والمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام تضيف إلى صورة مقلقة للغاية لسلوك إيران.

ويورد التقرير بالتفصيل ما قامت به الأمانة العامة من فحص للأسلحة والمواد المتصلة بها، التي تمت مصادرتها في اليمن، بوضوح أنها إيرانية الصنع، بما في ذلك نوع جديد من الطائرات المسيرة من دون طيار ونوع جديد من مراكب السطح الآلية التشغيل. ويبطل الفحص الحجج المتكررة بأن هذه الأسلحة

كانت ضمن ترسانة أسلحة اليمن قبل اعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). من الواضح أن الحال ليس كذلك.

لا تزال جماعات تدعمها إيران تتحدث علنا عن المساعدة العسكرية التي ما فتئت تتلقاها من طهران، في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة من جانب الأمم المتحدة. ويشير التقرير إلى خطاب بثه التلفزيون لزعيم حركة حماس يحيى السنوار ولمتحدث باسم سرايا القدس في أيار/مايو، حيث تحدث كل منهما عن شحنات عسكرية من إيران لحماس ولحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية في قطاع غزة. وعملا بالحظر المفروض على الأسلحة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع نقل الأسلحة من إيران إلا إذا وافق عليها مجلس الأمن.

ويقوم بتنسيق جهود الدعم العسكري الإيراني اللواء قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري، الذي يشير التقرير إلى أنه لا يزال يسافر بحرية في الشرق الأوسط على الرغم من حظر السفر المفروض وفقا لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). هذه ليست المرة الأولى التي يذكر فيها الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن سفر اللواء. ويشير التقرير إلى أن مسؤولين إيرانيين آخرين يسافرون أيضا في انتهاك لحظر السفر. إن حقيقة استمرار تلك الانتهاكات لسنوات هي دليل على التراخي في تنفيذ التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي الوقت نفسه، نرى أمثلة ملموسة على كيفية زعزعة إيران لاستقرار المنطقة عن طريق تهديد النقل البحري والمجال الجوي الدوليين وإطالة أمد العنف اليمن ودعم تمدد الجماعات الإرهابية وعملائها في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وتقودنا النقاط البيانية هذه إلى استنتاج أن إيران لا تزال ترسل أسلحة إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط، في انتهاك صارخ لقرارات المجلس.

وفي ٨ أيار/مايو، أعلنت إيران أنها ستتخذ خطوات للتوقف عن أداء بعض الالتزامات النووية الأساسية – وهي خطوة تتفق الأكثرية على أنها تهدد بتقويض السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وكخطوة أولى من هذا القبيل، قالت إيران إنها تعتزم زيادة مخزوناتها من اليورانيوم المنخفض التخصيب إلى أكثر من ٣٠٠ كيلوغرام بحلول ٢٧ حزيران/يونيه. كما قالت إيران إنها ستشرع، إذا لم تتم تلبية شروطها، في تخصيب اليورانيوم إلى مستويات أعلى بالعودة إلى مشروع المفاعل النووي في آراك والذي كان مهيأ لإنتاج البلوتونيوم. وقد أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالفعل بأن إيران ركّبت أجهزة طرد مركزي متقدمة إضافية وأنها تشغّلها بأعداد تنتهك الحدود المتفق عليها بشأن هذه الاختبارات الميكانيكية.

إن إيران تتخذ هذه الخطوات حتى وهي ترفض الإقرار بأنها أخفت محفوظات سرية للأسلحة النووية عن العالم واحتفظت بها. ولو لم تنقل إسرائيل تلك المحفوظات من إيران، لكانت مصدراً يمكن للعلماء الإيرانيين الاعتماد عليه إذا قرر النظام الشروع من جديد في برنامجه السابق للأسلحة النووية. والإجراءات التي تتخذها إيران تؤدي إلى نتائج عكسية شديدة وستزيد من عزلة إيران. وعلى وجه الخصوص، يتيح القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) آلية للمجلس للتصدي لإخلال إيران إخلالاً كبيراً بالتزاماتها النووية.

ولا يجب التهوين من تحدي إيران لمجلس الأمن وسلوكها المتهور الذي يهدد السلام والأمن على الصعيد العالمي بدعوى الحفاظ على صفقة لا تقطع الطريق تماماً أمام امتلاك إيران لسلاح نووي. فالاستفزازات الإيرانية لا تتوقف وأعذارها لكل استفزاز – من عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية مرورا بشراء أصناف محظورة ودعم الحوثيين إلى الانتهاكات الصارخة لحظر الأسلحة – تتجاوز حد التصديق. إن المسؤولية عن مصائب إيران الاقتصادية مردُّها إلى طهران، سواء عن طريق سوء الإدارة الاقتصادية الشديد أو الفساد أو إعادة توجيه أموالها للأغراض العسكرية في جميع أنحاء المنطقة. لقد سبّب سلوك إيران في حدّ ذاته تراجعها الاقتصادي.

ويشذّ الخطاب الزائف عن أن الولايات المتحدة هي الملومة على مشاكل إيران الاقتصادية عن حدود مقاصد المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). والإشارات الواردة في التقرير إلى الجهود التي تبذلها الحكومات الأخرى للالتفاف على تلك التدابير غير ملائمة. ويبين تقرير الأمين العام بالتفصيل بعض الحقائق الهامة: إن الأسلحة والأعتدة الإيرانية ذات الصلة تظهر خارج حدودها في مناطق النزاع في المنطقة وأن قذائفها وتكنولوجياتها ذات الصلة تضرب الأهداف المدنية وأن أدواتها الإرهابية، حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، تتكلم صراحة عن الدعم الذي تقدمه إيران لها. فهل هناك من يعتقد حقاً أن إيران ليست وراء عمليات النقل هذه؟

لقد أوضحت الولايات المتحدة بجلاء استعدادها للدخول في حوار مع إيران للتفاوض على صفقة من شأنها أن تخدم السلم والأمن الدوليين بصورة أفضل. ولكننا لن نجلس مكتوفي الأيدي في غضون ذلك – وينبغي ألا يجلس مجلس الأمن مكتوف اليدين أيضاً – بينما ترتكب إيران اعتداءات على شركائنا في المنطقة وعلى السفن التجارية في منطقة الخليج. ونعتزم القيام بكل ما في وسعنا للحد من السلوك الإيراني الخبيث، بما في ذلك من خلال إدخال تحديثات على نظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وهي أمر ضروري، كما يبرز تقرير الأمين العام، لضمان التنفيذ. ونأمل أن ينضم إلينا شركاؤنا في المجلس.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): سأتكلّم بصفتي الوطنية.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

كما أشار الأمين العام، فخطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز رائع لتعددية الأطراف. وهي في المقام الأول أحد النجاحات الكبيرة لعدم الانتشار النووي. وقد كفلت الطابع السلمي حصراً للبرنامج الإيراني منذ دخولها حيز النفاذ قبل أكثر من ثلاث سنوات، كما أكدتْ للتو الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمرة الخامسة عشرة. وهي أيضاً نتيجة ١٢ سنة من الأنشطة الدبلوماسية المكثفة القائمة على الحوار واحترام الأطراف. إن خطة العمل هي أكثر من مجرد اتفاق نووي؛ إنها أداة لبناء الثقة.

ونشاطر شركاءنا الأوروبيين الشواغل بشأن أنشطة إيران في مجال القذائف التسيارية. وندعو إيران إلى الامتناع عن هذه الأنشطة، وبخاصة عمليات إطلاق القذائف التسيارية، التي تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). فهذه الأنشطة تعزز عدم الثقة ولا تعمل إلا على الإسهام في زيادة حدة التوتر في المنطقة.

وإننا نشعر بالقلق إزاء أنشطة إيران التي تُسهم في عدم الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك في مجال القذائف التسيارية وعمليات نقل الأسلحة إلى جهات من الدول ومن غير الدول في المنطقة، ولا سيما الحوثيين في اليمن. وندعو إيران إلى الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى الدخول في حوار جاد بشأن هذه الشواغل، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة.

أودّ أن أعود إلى الاتفاق النووي. وعلى غرار الأمين العام وأعضاء المجلس، تأسف بلجيكا لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة. وتُعرب أيضاً عن أسفها لإعادة الولايات المتحدة فرضَ الجزاءات الانفرادية ورفعَ الإعفاءات في الآونة الأخيرة في القطاع النووي، الأمر الذي لا يمنع إيران وحدها من تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بل أيضاً الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة – الأطراف وغير الأطراف في خطة العمل – وهو القرار الذي وافق عليه جميع أعضاء مجلس الأمن وأيدته أغلبية كبيرة من المجتمع الدولي.

إن بلجيكا قلقة للغاية إزاء إعلانات إيران عن عدم الامتثال لبعض الالتزامات. ونتفهم صعوبة الحالة الاقتصادية في إيران، ولكننا نرفض، شأننا في ذلك شأن شركائنا الأوروبيين، نهج

”القليل مقابل القليل“ وندعو إيران إلى الامتثال الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك التدابير التقييدية المنصوص عليها في المرفق باء للقرار.

وتدعو بلجيكا الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس. فتفكيك اتفاق نووي ناجح لن يجعلنا في وضع أفضل لمناقشة القضايا الإقليمية أو لتقديم حلّ فوري للمخاطر التي يتصدّى لها الاتفاق بالفعل. كما ندعو الأطراف إلى عدم التقليل من شأن الآثار المدمرة والعكسية على كامل نظام عدم الانتشار القائم والمقبل. ويتطلّب عدم الانتشار وتسوية النزاعات حلولاً تفاوضية مشتركة، توضع بصورة جماعية، في ظل الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة. ولا يوجد بديل موثوق لهذا النهج، الذي هو الأساس الحقيقي لمجلس الأمن. ولا يوجد بديل موثوق لخطة العمل الشاملة المشتركة، وواجبنا هو الحفاظ عليها.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم اليوم وعلى عملهم الشاق في الاضطلاع بالمهام الموكلة إلى كل منهم.

أولاً وقبل كل شيء، نود أن نؤيد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي نتيجة نجاح تعددية الأطراف والدبلوماسية والحوار، وتمثل إنجازاً كبيراً لنظام عدم الانتشار. وبالمثل، نود أن نسلّط الضوء على عمل الرصد الجدير بالثناء الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فضلاً عن جهودها الرامية إلى ضمان عدم استخدام الطاقة النووية إلا في الأغراض السلمية.

وفي هذا السياق، نرحّب بالالتزام والتصميم الذي تبديه الأطراف فيما يخص التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة. لقد نجحت خطة العمل، وأصبح من الممكن تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددتها، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها الخطة، بما في ذلك انسحاب الولايات المتحدة، الأمر الذي أنشأ تحديات كبيرة أمام تنفيذ الخطة وتسبب في قيود اقتصادية ذات تأثير مباشر على الشعب الإيراني. ونشير أيضاً مع الارتياح إلى أن جميع التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ بدء نفاذ خطة العمل وحتى الآن تبين أن إيران تمتثل لالتزاماتها بموجب الخطة والبروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة وأنها تخضع لنظام الرصد والتحقق الأكثر صرامة في العالم.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء المعلومات الواردة في التقرير السابع للأمين العام (S/2019/492) والادعاءات المقدّمة من بلدان عدة فيما يتعلق بأنشطة إيران التي تخالف الأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ولا سيما تجارب إطلاق القذائف التسيارية القادرة على حمل أسلحة نووية وإطلاق القذائف التسيارية على بلدان مجاورة أخرى ونقل أسلحة وطائرات مسيرة من دون طيار إيرانية الصنع إلى العديد من البلدان التي تعاني من النزاع في الشرق الأوسط.

كما نشعر بالقلق إزاء الأنشطة التي تنطوي على نقل الأسلحة – طائرات مسيرة من دون طيار إيرانية الصنع – إلى بلدان مختلفة متضررة من نزاعات في الشرق الأوسط. ولذلك، فإننا ندعو إيران إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تقوض الاتفاق، مثل المشاركة في أنشطة عدائية تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة وفي الخطاب العدواني، مما قد يؤدي إلى انعدام الثقة بين الأطراف الموقعة على خطة العمل الشاملة المشتركة وبقية المجتمع الدولي. كما ينبغي أن تمتنع عن القيام بأية أعمال تتعارض مع الالتزامات الواردة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ويساورنا القلق إزاء البيانات التي أدلت بها السلطات الإيرانية مُعلنةً فيها أنها لن تلتزم باحترام القيود المفروضة على مخزوناتها من اليورانيوم المخصب والماء الثقيل، وستعلق الامتثال للقيود المفروضة على تخصيب اليورانيوم والتدابير الرامية إلى

تحديث مفاعل الماء الثقيل في آراك وتحسينه، إذا لم تلب الأطراف الأخرى في خطة العمل مطالبها.

ونشجب هذه الحالة، ونأمل أن تحافظ إيران على الالتزام الذي ما برحت تبديه حتى الآن، وأن تواصل التقيد بالاتفاق وأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) على نحو كامل وفعال. وعلاوة على ذلك، نكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول لاستخدام قناة المشتريات ودعمها دعما كاملا، نظرا لأن هذه هي الآلية الرئيسية لبناء الثقة والشفافية.

وأخيرا، ندعو إلى استمرار التعاون الذي ما فتئت تبديه الأطراف حتى الآن بشأن الاتفاق. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الدور الجدير بالثناء الذي تقوم به الدول الأوروبية في تنفيذ التدابير التي تعزز النشاط الاقتصادي، من أجل ضمان الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق، بما في ذلك رفع الجزاءات، بهدف تحقيق منافع اقتصادية للشعب الإيراني.

وسيؤدي فشل خطة العمل الشاملة المشتركة لآثار سلبية في مجال عدم الانتشار والأمن الدولي، ولذلك يجب أن نسعى إلى ضمان الحفاظ عليها، لأنها هذه مسؤولية مشتركة من جانب الدول الموقعة على الاتفاق والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

بداية، أود أن أعرب عن شكرنا للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها الإعلامية الشاملة حول تقرير الأمين العام نصف السنوي (S/2019/492) لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أشكر كل من الممثل الدائم لبلجيكا بصفته ميسر تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وممثل الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن اللجنة المشتركة على إحاطتيهما الإعلاميتين للمجلس.

في الوقت الذي نعقد فيه جلستنا اليوم تحت البند ”عدم الانتشار النووي“، تؤكد دولة الكويت مجددا موقفها المبدئي والثابت تجاه كافة القضايا المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلام، والمتمثلة في إدانة استخدام الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، باعتبار أن ذلك يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، وأن إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود هذا النوع من الأسلحة.

انطلاقا من تلك المبادئ والثوابت، رحبنا باعتماد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على الرغم من إدراكنا بأن ذلك الاتفاق لا يلبي كافة شواغل دول المنطقة، التي كانت ولا تزال تشهد أوضاعا أمنية غير مستقرة وتوترات متصاعدة. إلا أننا آثرنا دعم خطة العمل الشاملة المشتركة إيمانا منا بالعمل المتعدد الأطراف، وانطلاقا من التزامنا الكامل بكافة قرارات الأمم المتحدة، وبالجهود والمساعي الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. تلك المنطقة التي لا تزال تعاني من أوضاع أمنية غير مستقرة، وتشهد اليوم توترا كبيرا بات يهدد خطوط الملاحة الدولية وتأمين الإمدادات بالطاقة.

وحول التطورات الأخيرة في الخليج، نرحب بالموقف الموحد الذي عبر عنه المجلس للصحافة منذ يومين، والذي يدين الهجمات على ناقلات النفط باعتباره انتهاكا للقانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام الحالي، ونرحب بما تضمنه بشأن مواصلة تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة ببرنامجها النووي على النحو الذي تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريرها الخامس عشر. إنه من الأهمية بمكان مواصلة إيران تنفيذها لكافة التزاماتها الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك نسبة تخصيب اليورانيوم، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقات الضمانات الشاملة مع

الوكالة الدولية لطاقة الذرية، والتصديق على البروتوكول الإضافي، بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة للسلاح النووي.

واستنادا إلى نصوص القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن تقرير الأمين العام لا يقتصر على الشق النووي فحسب، بل يتابع تنفيذ الضوابط على الأنشطة ذات الصلة بتكنولوجيا القذائف الباليستية ونقل الأسلحة التقليدية. ونود هنا أن نعرب عن قلقنا إزاء ما ورد في التقرير من معلومات حول مواصفات ومنشأ القذائف الباليستية التي استهدفت المملكة العربية السعودية، والأسلحة التي تم ضبطها في المياه الدولية. فعلى الرغم من عدم تمكن الأمانة العامة من تحديد تاريخ نقل تلك القذائف والأسلحة التي تم ذكرها بالتقرير، إلا أنها تبقى مسألة في غاية الخطورة وتشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

إننا إذ ندين استهداف المملكة العربية السعودية المتكرر عبر إطلاق القذائف الباليستية التي تعرض أمنها وحياة المدنيين للخطر، والتي كان آخرها الهجوم الذي تعرض له مطار أبها الدولي، فإننا نؤكد تضامننا الكامل مع المملكة العربية السعودية ودعمنا لكافة الخطوات والتدابير التي تتخذها لحماية أمنها واستقرارها.

كما نستذكر هنا القرارات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية وطلبها من إيران بالتوقف عن كل ما يضر بأمن دول المنطقة ومصالحها، والعمل على اتخاذ خطوات نحو بناء الثقة مع جيرانها، وصولا إلى إرساء علاقات قائمة على حسن الجوار والتعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ختاما، تؤكد دولة الكويت أهمية مواصلة مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته في متابعة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بطريقة شاملة تكفل امتثال إيران والدول الأخرى لالتزاماتها، ليس فقط فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، ولكن أيضا في المجالات الأخرى المشمولة بالتقرير.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، التي تتناول مسألة هامة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، وهي خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تعد بالنسبة للأمين العام دليلا على نجاح تعددية الأطراف وإنجازا رئيسيا في الحوار والدبلوماسية.

على نحو ما يدرك المجلس جيدا، تقوم خطة العمل الشاملة المشتركة على دعامتين، هما: التزامات إيران المتعلقة بالمجال النووي، والتزامات المشاركين الآخرين، الأمر الذي ينبغي أن يعود بفوائد اقتصادية على إيران. والوكالة الدولية للطاقة الذرية مكلفة بالتحقق ومراقبة تنفيذ التزامات إيران المتعلقة بالمجال النووي، وهي تقوم بذلك. وقد أكدت التقارير الخمسة عشر المتتالية للوكالة استمرار إيران في الامتثال الكامل لالتزاماتها. ومن ثم، فإن الركيزة الأولى قد تحققت بشكل كامل، وفقا لأعلى المعايير الممكنة.

ولكن ماذا عن الركيزة الثانية؟ هل تحققت؟ إن هذه الركيزة تتألف من التزامين تكميليين، هما رفع الجزاءات وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية العادية مع إيران. وقد نص على هذه الحقيقة مرتان بوضوح في خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تنص على أنه:

”ستفضي خطة العمل إلى الرفع الشامل لجميع الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأيضا الجزاءات المفروضة على الصعيدين المتعدد الأطراف والوطني فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، بما في ذلك الخطوات اللازمة لدخول ميادين التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة“.

وعلى نفس المنوال، يشدد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أن ”خطة العمل تفضي إلى تشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع إيران في المجالين الاقتصادي والتجاري“. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار

”إذ يؤكد على أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها،

”٢- يهيب بجميع الدول الأعضاء.... اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل، بوسائل منها اتخاذ إجراءات تتّسق مع مخطط التنفيذ المبيّن في خطة العمل وفي هذا القرار والامتناع عن إتيان أعمال تعيق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل“.

وبما أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لا يمكن أن يُلغيها إلا مجلس الأمن نفسه، فإن هذا الجهاز، من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ألغى جميع الجزاءات المفروضة على إيران. وفيما يتعلق بالجزاءات المتعددة الأطراف، في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة ”باعتماد لائحة الاتحاد الأوروبي.... بإنهاء..... جميع الجزاءات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالأنشطة النووية التي فرضها الاتحاد الأوروبي“. وبالمثل، ففيما يتعلق بالجزاءات الوطنية، وفقا لخطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الولايات المتحدة ملتزمة ”بوقف تطبيق الجزاءات القانونية المتعلقة بالأنشطة النووية“.

وإضافة إلى ذلك، يمتنع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والولايات المتحدة، بما يتمشى وقوانين كل منها، ”عن انتهاج أي سياسات تهدف على وجه التحديد إلى التأثير بشكل مباشر وسلبي على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران“ وتمتنع عن إعاقة تنفيذ خطة العمل هذه بنجاح. وعلاوة على ذلك، وبموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن الولايات المتحدة ”ستبذل قصارى جهودها بحسن نيّة لتحافظ على خطة العمل هذه ولمنع التدخل في تحقيق استفادة إيران بشكل كامل من رفع الجزاءات“.

ولكن ماذا حدث عمليا؟ انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرض جزاءاتها غير القانونية جعل خطة العمل الشاملة المشتركة خطة غير فعالة تقريبا فيما يتعلق باستحقاقات إيران، وهو ما يشكل بالطبع انتهاكا واضحا لالتزامات الولايات المتحدة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وإخلالا بالتزاماتها بمقتضى القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وكذلك تواصل الولايات المتحدة بصلف تهديد الدول الأخرى وإجبارها إما على انتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو مواجهة العقاب. وذلك السلوك غير على المسؤول من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، وغير المسبوق في تاريخ هذا الجهاز، هو هجوم مباشر على القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويؤدي كذلك إلى تقويض الثقة في المجلس. ونتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة نفسها لا تفي بالتزاماتها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولا تسمح لإيران بتنفيذ بعض أجزاء خطة العمل وتمنع الدول الأخرى من تنفيذ التزاماتها بموجب القرار.

وعلى الرغم من ذلك، فعلى مدى عام بعد انسحاب الولايات المتحدة، كان رد فعل إيران الوحيد منح سائر المشاركين في خطة العمل فرصة، لا سيما مجموعة الدول الأوربية الثلاث، بناء على طلبها، أسبوعا بعد أسبوع وشهرا بعد شهر للتعويض عن تبعات انسحاب الولايات المتحدة. بيد أن نوايا إيران الحسنة وتحليها بأقصى درجات ضبط النفس، وكذلك الوعود المتكررة من سائر المشاركين بالسعي إلى إيجاد حلول عملية، لم تسفر عن أية نتائج ملموسة.

وإيران، بممارستها لسياسة الصبر الاستراتيجي للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، تكبدت ثمنا باهظا نتيجة

للحرب الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة وما يسمى بسياستها لممارسة أقصى درجات الضغط، بما في ذلك محاولاتها لخفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر وتعطيل التجارة الحرة مع إيران. ومن الناحية العملية، أصبحت خطة العمل الشاملة المشتركة اتفاقا لا يحترمه سوى طرف واحد. والاتفاق المتعدد الأطراف لا يمكن أن ينفذ من جانب واحد. وقد فعلت إيران الكثير وضحَّت بأكثر من نصيبها العادل للحفاظ على الاتفاق النووي. وإيران وحدها لا تستطيع تحمل جميع الأعباء للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة ولن تفعل ذلك.

وعليه، فلحماية المصالح الوطنية والأمنية للشعب الإيراني ولتحقيق التوازن بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، قررت إيران في ٨ أيار/مايو ألا تتقيد، خلال المرحلة الأولى من خطتها، بتنفيذ التزاماتها في حالتين وهما، ما يتعلق بمستوى احتياطي اليورانيوم المخصب واحتياطي الماء الثقيل على النحو المحدد في خطة العمل المشتركة. وفي الوقت نفسه، لا بد لي من التأكيد على أن هذا القرار يتوافق تماما مع الفقرتين ٢٦ و٣٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة، ووفقا لهما، في حالة استئناف أو إعادة فرض الجزاءات أو فرض جزاءات جديدة ذات صلة بالمجال النووي، سيكون من حق إيران ”التوقف عن الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل كليا أو جزئيا“.

وفي الواقع، وكما ذكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية، ذلك هو الحد الأدنى من التدابير التي يمكن لإيران اتخاذها بعد عام من انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرضها لجزاءاتها غير القانونية. وتمشيا مع قرار إيران، إذا لم يتخذ سائر الجهات المشاركة في خطة العمل والمجتمع الدولي بصفة عامة تدابير عملية كافية في غضون ٦٠ يوما، فستضطر إيران، خلال المرحلة الثانية من خطتها، ”إلى أن تعلِّق الامتثال للقيود المفروضة على تخصيب اليورانيوم والتدابير الرامية إلى تحديث مفاعل الماء الثقيل في آراك“.

وكما ورد في بيان المجلس الأعلى للأمن القومي، دخلت جمهورية إيران الإسلامية في المفاوضات بحسن نية، ووافقت على خطة العمل الشاملة المشتركة بحسن نية، ونفذت التزاماتها بحسن نية، وبعد انسحاب الولايات المتحدة، منحت سائر المشاركين في خطة العمل ما يكفي من الوقت لتحمل مسؤولياتهم بنوايا حسنة. أما باقي الأطراف المشاركة في خطة العمل، ولا سيما مجموعة الدول الأوربية الثلاث، فيجب عليها الآن إما أن تبرهن على حسن النية باتخاذ خطوات حسنة التوقيت وجدية وعملية كافية للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي هي الآن في وضع حرج، أو أن تقبل إلى جانب الولايات المتحدة كامل المسؤولية عن أي عواقب محتملة.

وفي حين عقدت إيران العزم على تأمين مصالحها بقوة ضد الإرهاب الاقتصادي للولايات المتحدة وجميع مؤامراتها وخططها الخبيثة، ينبغي للمجتمع الدولي أيضًا أن يقاوم تسلط الولايات المتحدة وخروجها عن القانون إذا أردنا أن يحكم عالمنا بسيادة القانون لا بسيادة القوة وبقوة المنطق بدلا من منطق القوة. وينبغي ألا نسمح لتلفيق الولايات المتحدة أو تضليلها أو خداعها بالتحكم في مجريات الأمور.

ومن الأمثلة على ذلك حملة التضليل والتحذير والتهويل إزاء برنامج إيران لتطوير القذائف في سياق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن صواريخ إيران مصممة لحمل الرؤوس الحربية التقليدية وغير معدة لإيصال الأسلحة النووية. ولذلك فهي لا تندرج في نطاق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتطوير برنامج القذائف التسيارية التقليدية حق أصيل بموجب القانون الدولي ولا يحظره ولا يقيده القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولأننا نعيش في منطقة مضطربة كالشرق الأوسط، لن تفرط جمهورية إيران الإسلامية في أمنها وقدرتها الدفاعية التقليدية، شأنها في ذلك شأن أي بلد آخر.

والمسؤولون الأمريكيون يزعمون أن الجزاءات لا يقصد بها الإضرار بالشعب الإيراني، غير أن العكس صحيح من

الناحية العملية. فالجزاءات فُرضت أساسا للإضرار بعامة الناس، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمسنين والمرضى. وتلحق الجزاءات أضرارا بالفقراء أكثر من الأغنياء، وبالمرضى أكثر من الأصحاء، وبالرضع والأطفال أكثر من البالغين. وباختصار فإن أضعف السكان هم الذين يعانون أشد المعاناة. فمثلا، المرضى الذين يعانون من ظروف صحية قاسية، وبالتالي يحتاجون إلى الأدوية الشحيحة والباهظة الثمن والمعدات الطبية المتقدمة، التي يجب استيرادها في معظم الحالات، يعانون أكثر من غيرهم.

ومثال من آلاف الأمثلة الحاجة الماسة لامرأة إيرانية تبلغ من العمر ٣٨ عاما لدواء معين غير متوفر في إيران. ففي عام ١٩٨٧، أثناء الحرب الإيرانية العراقية، عندما كانت في السابعة، تعرض حيها في مدينة على الحدود الإيرانية للقصف وأصيبت جراء الأسلحة الكيميائية التي قدمتها بعض الدول الغربية لصدام حسين. ولكي تتنفس بشكل طبيعي، فإنها تحتاج إلى دواء معين لا يمكن استيراده الآن لأن الولايات المتحدة تسد جميع الطرق الممكنة على الرغم من ادعائها بأن مثل هذه الحالات تستثنى من الجزاءات، لكنها في الواقع ليست كذلك.

هذا هو المعنى الحقيقي لعدم إيذاء الشعب الإيراني — إنه النفاق الحقيقي بعينه. إن الولايات المتحدة تقوم باستخدام الأغذية والأدوية كأسلحة ضد المدنيين، وهو دليل واضح على العقاب الجماعي لأمة بأسرها، وهو ما يشكل جريمة ضد الإنسانية ويستتبع بالتالي مسؤولية دولية.

أما الآن، فدعونا نخوض في مطالبة الأمريكيين بالمفاوضات بدون شروط مسبقة ومطالبتهم لنا بأن نقابل الدبلوماسية بالدبلوماسية. ماذا يقصدون بالدبلوماسية والمفاوضات بدون شروط مسبقة؟ بالنسبة لهم، تعني الدبلوماسية الانسحاب من صفقة تم الاعتراف بها عالميا كإنجاز هام للتعددية؛ وتعني إعادة فرض العقوبات، في انتهاك لـ ”خطة العمل الشاملة المشتركة“ والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ وتعني معاقبة الدول الأخرى على تنفيذ ذلك القرار؛ وتعني ما يسمّى بسياسة ممارسة أقصى درجات الضغط؛ وتعني فرض الجزاءات تلو الجزاءات؛ وتعني العقاب الجماعي لأمة بأكملها؛ وتعني شن حرب اقتصادية حقيقية وشاملة ضد أمة بأكملها؛ وتعني الإرهاب الاقتصادي؛ وتعني المغامرة العسكرية وإرسال طائرات تجسس بدون طيار إلى المجال الجوي الإيراني. وتعني المزيد من التعزيز العسكري في الخليج الفارسي؛ وتعني حبك خطوط المزيد من المؤامرات لتقسيم بلدان المنطقة واصطناع المزيد من التوترات فيما بينها من أجل بيع المزيد من الأسلحة إلى المنطقة. والقائمة مستمرة وتطول.

إننا أمة تقاوم العدوان والترهيب والإكراه، كما يشهد على ذلك تاريخنا. فعلى النقيض من ذلك، نرد بشكل جيد جدا على السلوك المتحضر والاحترام والأمانة. والثقة هي الشرط الأساسي والحد الأدنى المطلوب للدخول في حوار ذي مغزى. ولا يمكن أن يكون ذلك ممثلا إلا بالأعمال، وليس بالكلمات المضللة والمعسولة. ما دامت الجزاءات غير القانونية قائمة، لا يمكن للمرء أن يتوقع الثقة بعرض لإجراء حوار نزيه وحقيقي.

في النهاية، ترد ملاحظاتنا على تقرير الأمين العام (S/2019/492) في رسالة بعثتها إلى سعادتكم أمس، وهي تتضمن وجهات نظرنا بشأن المسائل التي لم أتطرق إليها في ملاحظاتي اليوم.

أخيرا وليس آخرا، كرر ممثل الولايات المتحدة اليوم مرة أخرى بضعا من مزاعم بلده الباطلة ضد إيران. وبما أن بلدي قد رد على تلك المزاعم، سواء عن طريق وزارة الخارجية أو في المنتديات الدولية ذات الصلة، فإنني لا أريد تبجيلها بالرد عليها. بيد أن بعض الاتهامات قد أثيرت لأول مرة في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن كنا حاضرين فيها. ولا بد لي أيضا من أن أسجل وجهة نظرنا بشأن تلك المواضيع.

فيما يتعلق بطائرة التجسس الأمريكية بدون طيار، كما ذكرت في رسالتي المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه والموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، فإن معلوماتنا التقنية الموثوقة والمفصلة والدقيقة بشأن مسار ونقاط اقتحام الطائرة لا تترك مجالا للشك في أنه عندما تم استهدافها، كانت تحلق فوق المياه الإقليمية الإيرانية. لدينا خرائط هنا تبين بوضوح أن الطائرة بدون طيار دخلت بعمق أربعة أميال في مجالنا الجوي. وفي ٢١ حزيران/يونيه، تم انتشال حطام الطائرة بدون طيار المستهدفة من المياه الإقليمية الإيرانية وعُرضت على وسائط الإعلام. فيما يتعلق بتلك الحادثة، تصرفت إيران دفاعا عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وبما يتفق تماما مع القانون الدولي. يجب على الولايات المتحدة، بدلا من رفض المعلومات التقنية الموثوقة، أن تقبل المسؤولية عن فعلها غير المشروع.

أما فيما يتعلق بحوادث ناقلات النفط، فقد رفضنا بالفعل ادعاء الولايات المتحدة الذي لا أساس له من الصحة، والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من حملتها المعادية لإيران، وهي حملة تلجأ إليها من خلال الخداع والتلفيقات والمعلومات المضللة. إن ادعاء الولايات المتحدة في هذا الصدد لم يؤيده حتى بعض من أقرب حلفائها. واليوم، فإن بلدا واحدا من المنطقة قد نأى بنفسه عن ادعاءات الولايات المتحدة، وذكر رسميا أنه لا يستطيع أن يوجه بأمانة إصبع الاتهام إلى أي بلد لأنه لا تتوفر لديه أدلة. ولا يمكن للتلفيق ولا الإنحاء باللائمة على الآخرين أن يغيرا من الواقع شيئا. يجب على الولايات المتحدة أن تكف عن مغامراتها العسكرية وعمليات رفع العلم الزائف في منطقة الخليج الفارسي الأوسع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.